وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر السياسة النقدية و المالية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري - دراسة قياسية -

من إعداد الطالبة:
- قداري بختة

تحت إشراف الأستاذ:
- د. بومدين محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور- **خراز الاخضر**- الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور - **بومدين محمد** - الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور - **بودالي بن سكران** - الدرجة العلمية/ ممتحنا

السنة الجامعيـــة:
2021 – 2022

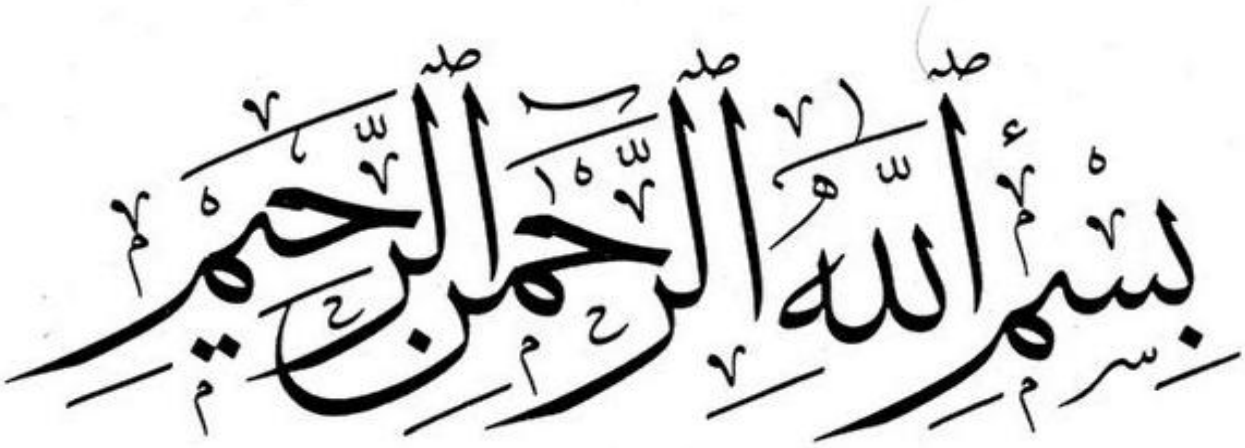

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَىٰ وَالِدَيَّ وَ أَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

{سورة النمل- الآية 19}

تشكرات

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والأخير ، و هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله مُحَمَّد ابن عبد الله ، عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف " **بومدين مُحَمَّد** " على كل ما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة.

نشكر كل أساتذة وعمال قسم العلوم التجارية بجامعة سعيدة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أمي الغالية أعظم إنسانة في حياتي نبض الحنان و بلسم الجراح.

إلى والدي الغالي رمز العائلة من افتخر بنسبي إليه.

إلى أخي العزيز و سندي في الحياة.

إلى كل أخواتي.

و إلى كل الأصدقاء، و من كانوا برفقتي و مصاحبتي في أثناء دراستي في الجامعة.

و إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي.

✍ قداري بختة

الملخص:

إن وجود سياسية نقدية ومالية مبنية على أسس اقتصادية صلبة محكمة تحكمها إدارة رشيدة في اقتصاد أي دولة ما نستطيع الحكم عليها بأنها لن تتأثر بالعوامل والمؤثرات الخارجية، وبالخصوص ما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فمن خلال دراستنا هذه تخصصنا في دراسة أثر السياسة النقدية و المالية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري وذلك من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصلين الأول والثاني تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية و التشغيل على التوالي، أما الفصل الثالث – الجانب التطبيقي – خصصناه لدراسة قياسية لاثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1990–2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الكلمات المفتاحية :السياسة النقدية، السياسة المالية، التشغيل، الدراسة القياسية، الانحدار الذاتي

Abstract:

The existence of a monetary and financial policy based on solid, tight economic foundations governed by rational management in the economy of any country, we can judge that it will not be affected by external factors and influences, especially with regard to the general level of prices. Through this study, we specialize in studying the impact of monetary and financial policy on employment. In the Algerian industrial sector, through three chapters. In the first and second chapters, we touched on the conceptual framework of monetary and financial policy and employment, respectively. As for the third chapter - the practical aspect - we devoted it to a standard study of the impact of financial and monetary policy on employment in the Algerian industrial sector during the period (1990-2018) using the ARDL distributed time lag method.

Key words: monetary policy, fiscal policy, employment, benchmarking, autoregression

قائمة المحتويات:

الفهرس

البسملة..... II
تشكرات II
إهداء..... III
ملخص الدراسة:..... IV
الفهرس..... V
قائمة الجداول: VII
مقدمة عامة: ..... أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية

تمهيد: 19
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية 19
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية 19
المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية 20
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية..... 22
المطلب الرابع: النظرية النقدية 26
المبحث الثاني: السياسة المالية 37
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية 37
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية 38
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية وفعاليتها 41
المطلب الرابع:مكونات السياسة المالية..... 43
خلاصة الفصل:..... 52

الفصل الثاني: التشغيل

تمهيد: 55
المبحث الأول: ماهية التشغيل 55

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات التشغيل 55
المطلب الثاني: أنواع سياسات التشغيل 59
المطلب الثالث: أهداف سياسات الشغل.....63
المبحث الثالث: نظريات التشغيل.....68
المطلب الأول: التشغيل عند أتباع المدرسة الكلاسيكية.....68
المطلب الثاني: التشغيل لدى الفكر الماركسي 69
المطلب الثالث: التشغيل عند المدارس الإدارية.....73
خلاصة الفصل:.....76

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي – دراسة قياسية لاثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1990–2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

تمهيد: 78
المبحث الأول :الدراسة الوصفية لمتغيرات النموذج.....78
المطلب الأول: الضرائب.....78
المطلب الثاني: التضخم 79
المطلب الثالث: إجمالي تكوين رأس المال 80
المطلب الرابع: التشغيل في القطاع الصناعي.....80
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل 82
المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرىOLS 82
المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية 84
المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة بطريقة ARDL.....86
خاتمة عامة: 95
قائمة المصادر و المراجع:.....100

قائمة الجداول:

جدول 1: نتائج تقدير معادلة التشغيل 83
جدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF 85
جدول 3: نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل 88
جدول 4: نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test) 89
جدول 5: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ 90
جدول 6: نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي 90
جدول 7: نتائج اختبار(ARCH) لثبات تباين الأخطاء 91
جدول 8: نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي 91

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعد السياسات المالية والنقدية أكثر الوسائل أهمية للسياسة الاقتصادية الكلية، والمعتمدة من قبل سلطاتها المالية و النقدية هذه الأهمية لم تكن وليدة الصدف و إنما نتيجة لعدة مراحل مرت بها هاتين السياستين فاليوم تستخدم أدواتها في توجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما لم يلم به من كرب و أزمات بشرط تحقيق التنسيق بين السياستين لما لهما من أثار متبادلة بفضل سلسلة من الترتيبات و الآليات المتخذة. حيث إذا حدث تغيير للسياسات النقدية و المالية المطبقة في بعض الدول الكبرى التي لها تأثيرا قويا في الاقتصاد الدولي فان تأثيره ينتقل على أداء الاقتصاديات الأخرى ما يعني سهولة انتقال مشاكل اقتصاد ما لاقتصاد آخر.

فالسياسة النقدية تؤدي دورا فاعلا في تنظيم عرض النقود و التحكم بالسيولة النقدية و الائتمان و بدلك تستطيع السلطات النقدية ان تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود و أسعار الفائدة للوصول الى تحقق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات و الذي يعتبر من ابرز و أهم الأهداف التي تسعى إليها و ذلك لان الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة و الضعف للاقتصاد الوطني في

الخارج و لكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية عن الدخل الوطني و مستوى التشغيل في الداخل.

تعتبر السياسة النقدية المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدولة في تطبيق سياستها لتحقيق الأسعار.

أ.الإشكالية:

على ضوء هذه المعطيات قمنا بصياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري ؟

حتى تسهل عملية تحليل هذه الإشكالية حاولنا أن نشير إلى بعض التساؤلات الفرعية التي تعطي صبغة علمية دقيقة وشاملة لموضوع بحثنا هذا:

1.ما المقصود بالسياسة المالية و النقدية؟ وما هي عناصرهما ؟

2.هل هناك تصور واضح لدى مسيري المؤسسة محل الدراسة لمفهوم السياسة المالية و النقدية؟

3.ما هي علاقة السياسة المالية و النقدية بالتشغيل؟

ب .فرضيات الدراسة:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

الكشف عن علاقة التأثير بين " السياسة المالية و النقدية و التشغيل ".

❖ **الفرضيات الفرعية:**

1.السياسة المالية و النقدية لها تأثير على التشغيل في القطاع الصناعي.

2.السياسة المالية لها تأثير أكبر من تأثير السياسة النقدية في الجزائر.

ج. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان مرده للأسباب التالية:

1.توافق الموضوع مع طبيعة التخصص المتبع.

2.حداثة الموضوع والنتائج الإيجابية التي يحققها في المؤسسات التي تتبعه.

3.عدم وجود هذا الموضوع في مكتبة الجامعة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بسعيدة.

د. أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة ركزنا على تحقيق جملة من الأهداف هي:

1.تحديد إطار نظري للدراسة يستعرض فيه مفهوم السياسة المالية و النقدية وأهميتهما.

2.الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير السياسات الخاصة بالتشغيل

3.المساهمة في تطوير التشغيل في المؤسسة من خلال تعزيز وتطوير السياسة المالية و النقدية.

4.إعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة المالية و النقدية في الجزائر.

5.توضيح آلية و مدى تأثير السياسة النقدية على مستوى التشغيل .

هـ.أهمية الدراسة:

وفي ضوء ذلك تتحدد أهمية الدراسة بما يأتي:

1.البعد النظري ممثلا بدراسة هذا الموضوع الذي يحقق التكامل بين السياسة المالية و النقدية و التشغيل لدى المؤسسات.

2.تحديد العناصر المؤثرة على التشغيل ونوع العلاقة بينها .

و. منهج الدراسة:

نعتمد في تحليلنا لهذا البحث، كما هو معمول به في مثل هذه البحوث على :

المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب العربية والأجنبية وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

ح. حدود الدراسة:

من الناحية المكانية تناولت الدراسة السياسة النقدية و المالية في الجزائر للتعرف على مدى تحقق الأثر النظري على التشغيل في الجزائر.

أما عن حدود الدراسة زمنيا فقد امتدت الدراسة القياسية من سنة 1990 إلى سنة 2018

ي. الدراسات السابقة:

-بعد الاطلاع على أبحاث و دراسات المتعلقة بموضوع اثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل تبين أن اغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع من خلال الربط بين السياسة المالية و النقدية و التشغيل و أن هناك قلة في المراجع التي تربط بين السياسات المالية و النقدية و التشغيل و من بين هده الدراسات نجد

*** أطروحة دكتوراه بعنوان السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004** تم تقديمها من قبل مسعود درواسي و كانت فيها الإشكالية على النحو الأتي:

- تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى و المقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك و التراكم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السيطرة على الاختلالات الهيكلية و تحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

-السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي و الحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد و الرواج التي تعصف به بين الحين و الأخر.

-مفهوم التوازن قد تطور بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث و خلال مراحل التطور هذه أصبح يغير من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي محل التوازن الكمي و من تم فان التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال و بعبارة أخرى فان غرض التوازن الاقتصادي العام هو بلوغ مردودية النظام الاقتصادي أعلى درجة لها .

-وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية و النقدية في الدول النامية و منها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منها.

***أطروحة دكتوراه: النقود والسياسات النقدية حالة الجزائر:1990-2000 ،من إعداد صالح مفتاح، وجاءت الإشكالية كالأتي**

ما هي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة 1990-2000؟

وضمت هذه الدراسة الكثير من النتائج منها:

-السياسة النقدية هي التدابير والإجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، ولهذه السياسات أهمية كبيرة بفضل تعاظم وظائف النقود في الحياة الاقتصادية المعاصرة.

-وضع السياسة النقدية يحتاج إلى معلومات على الجهات التي لها علاقات مباشرة بالنقود، كالعائلات، القطاع المالي العام والخاص، قطاع العمال، القطاع الخارجي والقطاع

الحكومي؛ كما أن واضع السياسة النقدية لا بد أن يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

-مكانة السياسة النقدية، وكذا أدواتها وأهدافها في الاقتصاد الجزائري عرفت فقط في الفترة الممتدة من 1990-2000 بعد صدور القانون 90-10 أما قبل هذه الفترة فإنها لم تكن موجودة أصلا .

***دراسة حسيبة مداني بعنوان اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر سنة 2017**

-هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1980-2015 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء

الزمني الموزع و توصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية و المالية اثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و بمقارنة أيهما أكثر تأثيرا توصلت إلى أن اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي اكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية.

***ماجدة مدوخ: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة 2002-2003**

-يهدف هذا البحث لإبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق و معرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة و التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن و التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من خلال هذا البحث نجد النتائج التالية السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة و تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي و تسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة و غير مباشرة و حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير ظروف مناسبة لها

ص. تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات من عدمها، قسم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتضمن مفاهيم حول السياسة المالية و النقدية تطرقنا إلى كل من مفهوم السياسة النقدية و أنواعها و التي شملت نوعين السياسة النقدية التوسعية و السياسة النقدية الانكماشية ثم نتعرض إلى مختلف النظريات النقدية و في الأخير نتعرض إلى السياسة المالية حيث تحدثنا عن المفهوم الأهداف العوامل المؤثرة في هذه السياسة ومكونات هذه الأخيرة.

الفصل الثاني: شمل التشغيل حيث تكلمنا عن مفهوم سياسة التشغيل أنواع السياسات و أهدافها بالإضافة إلى المدارس والحركات الفكرية المختلفة التي تطرقت لهذا الموضوع.

الفصل الثالث: فيحتوي على الجزء التطبيقي، حيث سنحاول إسقاط الجزء النظري على واقع الاقتصادي، وذلك بجمع معلومات ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية

تمهيد:

تعد السياسة النقدية والسياسة المالية أداتين يعتمد عليهما إلى حد كبير في إنعاش النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، ويختلط الأمر على الكثيرين بأنهما عبارة عن سياسة واحدة، وهذا غير صحيح. تدار السياسات المالية من قبل الإدارات الحكومية وتهدف إلى تحسين الناتج الاقتصادي للبلاد، بينما يدير البنك المركزي السياسات النقدية وتهدف إلى إبقاء مستويات التضخم تحت السيطرة. للسياسة النقدية تأثيرات أسرع نسبيًا وطويلة الأمد من السياسة المالية.ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن البنك المركزي شبه المستقل يجتمع بشكل متكرر لاتخاذ قرارات بشأن سعر الفائدة ويمكنه التصرف بشكل مستقل عن الحكومة

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأتي من العدم ، بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الأزمات ، وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

لقد نشب هناك اختلاف في تعريف السياسة النقدية، إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها، ولهذا سنكتفي ببعض المفاهيم لهذه السياسة.[1]

1.**التعريف الأول** : السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد .

[1] تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الثانية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، .2009 ص 212

2.**التعريف الثاني** : هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة.[1]

3.**التعريف الثالث:** هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار.

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز العناصر المكونة للسياسة التقنية والتي تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتحيز مع الوقت ، ويتغير الوضع وأهداف السياسة الاقتصادية .

هذه العناصر تتمثل في مجموع أدواتها وقوات انتقالها وأهدافها ، وإحداث أي أثر على الاقتصاد يكون من خلال استقرار المستوى العالم للأسعار ، ومعدلات الفائدة ، وكل هذا في ظل وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية والمتمثلة في السلطات النقدية (البنك المركزي مثلا).[2]

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية

هناك العديد من التطورات المختلفة التي طرأت على النظرية النقدية، وكذلك على المفاهيم العامة للسياسة النقدية، وأثارها المختلفة في النظرية النقدية المعاصرة، والهدف من هذا هو محاولة تفهم الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية من التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، بهدف الوصول إلى أهداف وغايات معينة، فالبنك المركزي يستطيع أن يؤثر بإجراءاته النقدية المختلفة، على حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك وهذا

[1] احمد هني ، العملة والنقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر، 2006. ص 196
[2] احمد هني ، المرجع السابق ، ص 197

الإجراءات تكون عن طريق إعادة الخصم أو عمليات السوق المفتوحة، أو عن طريق تغيير متطلبات الاحتياطي المصرفي، وتنعكس آثار هذه الإجراءات على عرض النقد وعلى أسعار الفائدة السائدة وعلى الائتمان المصرفي. وهذا التغيير في الاحتياطات النقدية، يخلق حالة من عدم التوازن في المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية ، ومن ثم يتغير الطلب على القروض والاستثمارات.

ولكن بشكل عام، تدل التجارب التي مرت بها الاقتصاديات الغربية ، منذ أوائل الخمسينات لحد الآن، على أهمية النقود والسياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المذكورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهنا الجدل القائم يدور حول كل نواحي السياسة النقدية تقريبا ، بما في ذلك فعاليتها في الاقتصاد، ويمكن إجمال الوضع الحالي للنظرية والسياسة النقدية بالعاملين التاليين:

الأول: ليس هناك اتفاق عام ومحدد حول كيفية تأثير العوامل التقنية في الاقتصاد ، فكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية، يدل على ضرورة التعرف ويشكل عام على التوقيت المناسب، وعلى فعالية الوسائل المختلفة للسياسة النقدية وعلى النتائج المترتبة عن إتباع سياسة انكماشية أو توسعية، ما يعني أنه ليس هناك اتفاق علي الكمية أو الطريقة التي تدار بها السياسة والتقنية من حيث الوسائل أو التوقيت[1]

الثاني: ليس هناك اتفاق على تحديد سياسة نقدية معينة تتصف بالفعالية والكفاءة و العدالة. سواء كوسيلة المواجهة التقلبات الاقتصادية، أو كعامل يمنع أو يحد من تضخم الأسعار، ونتج عن هذا اتفاق بعدم وجود دور للسياسة النقدية العامة في الاقتصاد، مقارنة بالوسائل البديلة كالرقابة الائتمانية الانتقائية والسياسة المالية.[2]

[1] عبد المنعم السيد علي وقار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسرة المالية ، دار حامد للنشر، الأردن، 2004 ، م ص 357
[2] ناظم محمد نوري الشمري : الفرد والمصارف والنظرية التقنية، دار زهران للنشر، الأردن، 2006، ص 429.

أما النظرية النقدية المعاصرة، فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة التقنية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي، وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، ولكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية، خصوصا السياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.

ولهذا حظيت السياسة والنقدية بالاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي، ونذكر منها:

1- التحكم في كمية النقود، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- التحكم في الاتجاهات وتركيب بيئة النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير في حجم الائتمان المناسب، والتحكم في بنيته ومجالاته.

وتعتبر السياسة النقدية، المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدولة في ظل النظام الرأسمالي، بحيث تطبق التحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق أهداف محددة منها: القضاء على عدم استقرار المستوى العام الأسعار لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي، والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية.[1]

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

يتفق علماء المالية العامة وأصحاب الاختصاص والباحثين الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تنقسم إلى قسمين أي نوعين نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة، حيث أنصار

[1] عبد المنعم السيد علي وقار سعد الدين العيسى، المرجع السابق ، ص430

السياسة النقدية (النقديون)[1] يرجعون الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من دول العالم هو علاج مشكلة التضخم، أو مشكلة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد القومي لأي بلد، ويمكن القول أن علماء المالية قسموا السياسة النقدية بناء على الهدف المرجو من الاستخدام وتنقسم إلى نوعين:

1/- السياسة النقدية التوسعية:

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات تقنية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات. ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي
- تخفيض سعر إعادة الخصم
- دخول البنك المركزي مشتريا وبائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي.[2]

حيث تسهل أحد أو كل هذه الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، و عليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك من خلال المنحنى البياني

[1] علي خالفي ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، دار أسامة للطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009. ص 302
[2] علي عبد الوهاب تياء مح عزت متن ترانه عمير نان عيد قضيت فيه ولز و الأسرة المدية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء الفتونية، الإسكندرية، 2014، ص 285

(01-01) الذي يبين انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين من LM إلى LM، وهذا ما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة في مستوى الدخل.

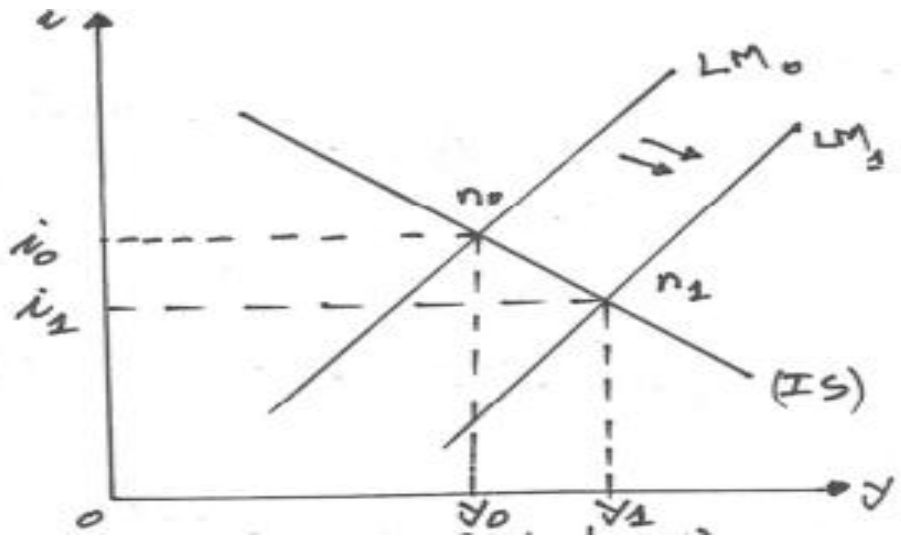

2/- السياسة النقدية الانكماشية:

الهدف من إتباع هذه السياسية إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية البنك المركزي الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من اتفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.[1]

وباتخاذ أدوات السياسة النظرية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى اتخاذ التدابير التالية:

[1] حسين بني هاني، اقتصاديات الفرد والبنوك الأسس والمبادي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكلدي للنشر والتوزيع، عمان، ص 136

أ. رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، و عليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تظليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق[1].

ب. دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة، ما ينجر عليه أن يقوم البنك المركزي بضخ حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق؛

ج. كذلك من خلال انتهاج هذه السياسية يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض. وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم.[2]

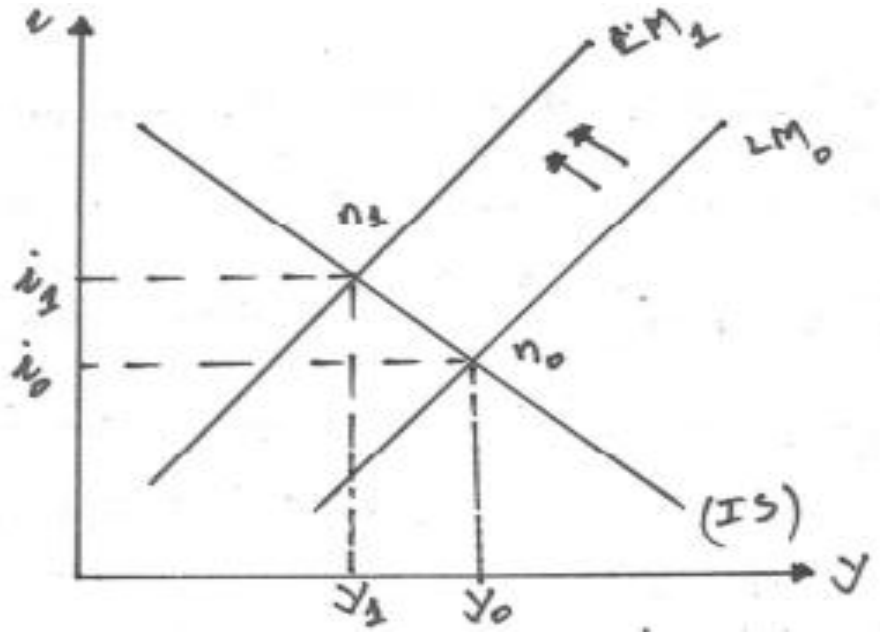

[1] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر- العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

المطلب الرابع: النظرية النقدية

أن النظريات النقدية والمالية لا تتم بتاريخ نشأة النقود بقدر اهتمامها وتركيزها بطور مختلف العوامل التي تؤدي إلى رفع وخفض قيمة النقود ، وتأثير ثلاث على النشاط الاقتصادي .

و بصفة عامة و تشيعا لمراحل الفكر الاقتصادي ومختلف المدارس الممثلة له، كانت هناك أربع نظريات نقدية حاولت تفسير مختلف العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وما يترتب على ذلك من تغيرات على المستوى العام للأسعار والإنتاج والتوظيف.[1]

أولا : النظرية النقدية التقليدية في الكلاسيكية

وهي النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاد بين الكلاسيكيات في كل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية ، والتي أصبحت تسمى فيما بعد بالنظرية الكمية للنقود.

إن الفكر التقليدي يعتبر أن التوازن الاقتصادي يتحقق دوما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وان النقود يصفنها (وسيط للتبادل) ليست سوى ستار بخفي من وراءه الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أي تأثير عليها، مما يجعل النقود تتميز ب (الحيادية)

على يقتصر دورها فشمل على تسهيل حركية النشاط الاقتصادي دون التدخل فيه أو التأثير عليه .[2]

[1] عبد المجيد القاضي، المرجع السابق، ص6.
[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

من كل هذا ركز التقليديون اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية ومستوى الأسعار من ناحية أخرى ، على أساس أن قيمة النقود أو قوة الشرائية ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار، وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ، وذلك بسبب (افتراضهم التشغيل الكامل) ، وكانت المعادلات الكمية التي تهدف إلى تفسير تقلبات مستوى الأسعار بمثابة أداة التحليل التقليدية التي اعتمد عليها الاقتصاديون في هذا الحال .

– أسس ومبادئ النظرية النقدية التقليدية

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية التشادية على الأسس والمبادئ والافتراضات[1]

أ: ثبات حجم المعاملات

أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي ، باعتبارها وسيط للمبادلة ، لأن المنتجات من السلع والخدمات يتم مبادلتها بسلع وخدمات أخرى ، أما النقود فليست إلا وسيلة لتسهيل تلك العملية ، بمعنى أن للنقود دور محايد في النشاط الاقتصادي ، وأن حجم المعاملات والنشاط الاقتصادي ليس لها علاقة بكمية النقود .

ب: ثبات سرعة دورات النقود

والمقصود بسرعة دوران النقود ٧ هي معدل متوسط علما ان المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى خلال تسوية المبادلات التجارية

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ،ـ المرجع السابق ، ص 356

والاقتصادية في فترة زمنية معينة ، وان هذه السرعة ٧ في ثانية على الأقل في المدى القصير . [1]

ج: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

ثانيا : النظرية النقدية الكينزية

في خضم أزمة الكساد العالمي عام 1929 ظهرت النظرية العامة للمفكر الاقتصادي الأمريكي (جون مينارد كينز) ، (1883_ (1946) ، أو ما تعرف بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة ، حيث انتقد كينز قوانين التقليديين وطريقة تحليلهم ، حيث اقترح علاجا ناجحا لازمة الكساد ، مما جعل العديد من الاقتصاديين والدول تتبنى الفكر الكينزي .

لقد أدى ظهور أزمة الكساد عام 1920 إلى تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود ، إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية ، حيث قام كينز في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة الاقتصادية، واستخلاص ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي السابق ، الذي كان يفترض تحقيق التشغيل الكامل بشكل تلقائي ، ودال في ضل المنافسة العامة ، ووجود اقتصاد يقوم على

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ،ـ المرجع السابق ، ص 358

افتراض أن كل عرض يخلق طلبه الخاص ، وان الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة.[1]

01: فرضيات التحليل الكينزي

قام الفكر الكينزي على العديد من الفرضيات هي :

– الاهتمام بدراسة الطلب على النقود عن طريق نظرية الطلب على السيولة ، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني ، فالنقود التي لم تكن ثروة بالنسبة للتقليديين أصبحت ذات قيمة كبرى عند كينز ، حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بها لذاتها (تفضيل السيولة) والدافع المعاملات والاحتياط والحضارية .

– قام كينز بتحليل النقود للقيمة وطلبها بنافع المضاربة، مما جعل النقود ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي).

ـ عالج كينز في كتابه المسمى (النظرية العامة في التشغيل والقادة والنقود عام 1936)، عالج من خلالها كافة مستويات التشغيل (الجزئي والمتوسط والكلي

– افترض كينز أن كلا من التضخم والبطالة يشحمان أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، فحينما يكون الطلب ضعيف تحدث بطالة، والعكس عندما يزيد الطلب يحدث تضخم

– فضل كنز الاهتمام بالتحليل الكلي، فاهتم بالتشغيل العام، المدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي العرض الكلي ....الخ

– رفض كينز في تحليله قانون المنافذ لجون بابتيست ساي ، وطلب بتدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد أي دولة ، وذلك عن طريق

[1] احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن، 2003. ص 284

السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي، وأيضا السياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي، أو ما يسمى بالتمويل التضخم، معنى عاله حيادية النقود والسياسة النقابية .[1]

02 : أسس ومبادئ النظرية النقدية الكينزية

ترتكز النظرية النقدية الكينزية على عدة مبادئ وأسس تذكرها فيما يلي :

– النقود ليست حيادية ، بل إن تغيرهما يؤثر على مستوى الإنتاج ، الدخل والعمالة ، وبالتالي فهو لا يفصل بين التحليل النقدي والتحليل الحقيقي (العيني)-

– اثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة ، حيث انه ناعما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشتريا للأوراق المالية ، يقوم الأعوان الاقتصاديون بإنفاق هذه الكمية من النقود في شراء سندات أو أي أصول أخرى تعود عليهم بالفائدة ، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها ، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة لأن العلاقة بين سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية هي علاقة عكسية)، الأمر الذي يشجع الأفراد على الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود ، والنتيجة هي أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

– اثر الزيادة في الاستثمار على الدخل : حيث أن انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ، وتسمي مقدار هذه الزيادة متصاعد الاستثمار .[2]

وبصفة عامة فان الفرق الجوهري بين التقليديين و الكينزيين ، هو أن زيادة كمية النقود عند التقليديين تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مباشر، أما المدخل فيأتي ثابت مع افتراض حالة التشغيل الكامل لكافة الموارد الاقتصادية ، أما عند كينز فإن كل زيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ، نتيجة أن الموارد الاقتصادية لم تصل بعد إلى

[1] احمد زكريا صيام ، المرجع السابق ، ص 285
[2] احمد زكريا صيام ، المرجع السابق ، ص 287

مستوى التشغيل الكامل ، وتصبح النقود تطلب أيضا بدافع المضاربة والاحتياط والمعاملات،، وزيادة كمية النقود تؤدي إلى خفض سعر الفائدة ، وبالتالي زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني .

ثالثا:النظرية النقدية المعاصرة

لقد أعقبت فترة المفكر كينز ظهور حالة من الكساد التضخمي ، مما عاكس رأي كينز الذي كان يقول بعدم تعايش الكساد مع النظام ، وفي ظل هذه الظروف ظهرت نظرية نقدية معاصرة حاولت التوفيق بين آراء التقليديين وآراء الكينزيين ، وحاولت علاج أزمة الكساد التضخمي التي ظهرت بسنوات الستينيات ، فظهر المفكر (ملتون فردمان) و مجموعة من الاقتصاديين سموا بمدرسة (شيكاغو) يرجع الاقتصاديون ظهور التضخم مع الكساد عتاد الحرب العالمية الثانية إلى ظروف الحرب واعتماد النموذج الكينزي على تفضيل السياسة المالية و ناد حل الدولة في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد التمويل التضخمي ، اما خلال فترة السبعينيات فيرجع التضخم إلى الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أزمة الدولار عام 1971 ، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب[1]

- **جوهر النظرية**

قامت النظرية النقدية المعاصرة أساسا على فكر فيشر ومارشال وتطوير هذا الفكر ، حيث أشار فردمان إلى طبيعة النقود وقال أنها تختلف باختلاف استخدامها وبسبب حيازتها وشروط التنازل عليها ، وقد كانت للمفكر فردمان عدة فرضيات هي :

– استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود .

[1] احمد زكريا صيام ، المرجع السابق ، ص 288

– استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها .

– رفض فكرة مصيدة السيولة دالة الطلب على النقود

– الطلب على النقود يتوقف على نفس الاختيارات التي يتوقف عليها الطلب على السلع والخدمات و بالتالي اكد فردمان أن الطلب على السود جزء من نظرية الثروة أو رأس المال ، والتي تتم بتكوين المحفظة المالية .[1]

إذن الثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، والنقود هي جزء من هذه الثروة .

هذه الثروة حسب فردمان تتحدث بالدخل الدائم (في الأجل الطويل) ، وعناصرها هي: (النقود، السندات، الأسهم، الأصول الطبيعية، رأس المال البشري)-

رابعا : نظرية التوازن الاقتصادي العام

واضع هذه النظرية هما الاقتصاديان (هيكس) و(هانسن) ، حيث وضعوا نموذج للتوازن الاقتصادي الكليIS – LM

حيث اعتمدوا على التحليل الكلي بدلا من التحليل الجزئي ، واهتموا بالوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي ، آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد ، عن طريق وبعلهما بداليتي الادخار والاستثمار من جهة والتي عرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى.

IS هو منحني يشير إلى العلاقة بين المدخل والسعر من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار، هو منحى يشير إلى العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة من خلال سوق النقود عن طريق دالتي الطلب والعرض على النقود .[1]

[1] خالدي فتيحة ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي ، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 جامعة شلف ، ماي 2005. ص 471

إن نموذج هيكس يقوم على المزج بين السياسة النقدية والمالية للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة .

ولما كان التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق يتساوي عروض الادخار مع الطلب على الاستثمار .

ولما كان التوازن في سوق النقود تحقق يتقاطع عرض النقود مع الطلب عليها، وبالتالي التوازن الكلي يتحقق التساوي بين IS – LM

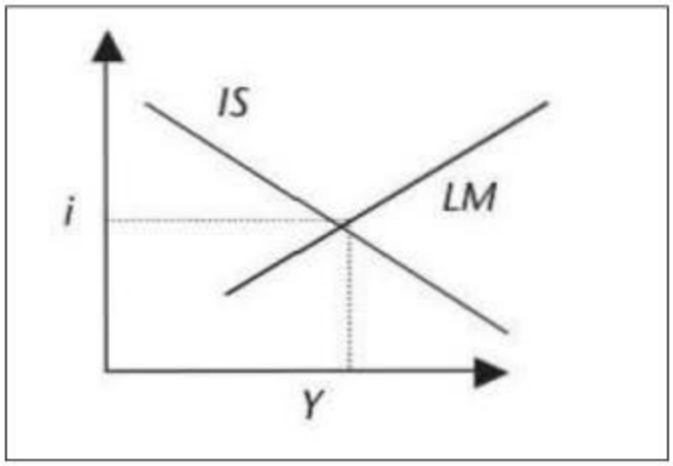

– أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية؛ذلك انها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية؛ إضافة لما للنقود من تأثير عادى المتغيرات الاقتصادية الأخرى.تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المختلفة؛و النظم الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و ظروف احتياجات و أهداف هذه المجتمعات.[2]

[1] خالدي فتيحة ، امرجع السابق ، ص 472
[2] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر- العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي[1] كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة و تتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة او تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فان الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية و من بينها السياسة النقدية؛ترتكز في خدمة أهداف التنمية و توفير التمويل اللازم لها؛بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.[2]

يتضح مما سبق إن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

1_استقرار المستوى العام للأسعار:

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود و الائتمان و الاستقرار في الأسعار؛و النمو الاقتصادي؛و يعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية و خاصة في البلدان المتخلفة كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.[3]

إلا انه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية؛إذ تساعد على توسع و زيادة النشاط الاقتصادي؛و خاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر؛لان انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

[1] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.
[2] عبد المجيد القاضي، المرجع السابق، ص 6.
[3] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

2_التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و معالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز؛و ذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض و خاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدول الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة؛حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على تقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات و إيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي؛و كذا موازنة بين الاستثمار و الاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار المالي.[1]

3_تقوية و استقلالية البنك المركزي و تطوير المؤسسات المالية المصرفية:

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية؛بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة و من ثم الوصول إلى الأهداف المحددة؛حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية و يتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى؛من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي و تحقيق استقلالية سلطة نقدية هو احد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية و التي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية و المصرفية؛ و يقصد بالمؤسسات المالية و المصرفية الوسيطة هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة(قصير؛متوسطة و طويلة الأجل) في كل من سوقي النقد و المال و أنها تؤدي

[1] عبد المجيد القاضي، المرجع السابق، ص 6.

مهمة الوساطة بين المقترضين و المقرضين بهدف تحقيق الربح.[1]

و تطوير هذه المؤسسات و الأسواق التي تتعامل فيها(السوق المالي و السوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني؛نظرا للأهمية الكبيرة و تأثير على كمية و وسائل الدفع و السيولة المحلية و من ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

4_تحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية و الاقتصادية العامة للدولة؛ إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان و على سعر الفائدة و بالتالي على الاستثمار و نموه. و تحقيق التنمية الاقتصادية هو رفع معدل الاستثمار و لما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار. فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذ المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى أخر تمويل التنمية الاقتصادية. و التمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.[2]

و الحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار و الاستثمار و إنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة و الارتفاع بصفة مستمرة؛ و هذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار؛ لان ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم؛ لهذا فان الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط و كيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار؛لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة و تنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية

[1] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.
[2] عبد المجيد القاضي، المرجع السابق، ص 6.

التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة و المناسبة تقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات و توجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني. مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فبما بينها؛ و كل واحد منها يكمل الأخر.[1]

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية و دورها في معالجة القضايا السابقة؛ و لاشك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني؛ و ذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة؛ في تعبئة المدخرات المحلية و دعم الجهاز الإنتاجي و تقليل الضغط على ميزان المدفوعات؛ و رفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار و رفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المبحث الثاني: السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

السياسة هي اسم للأحكام و التصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها و تشريعها و قضائها و في جميع سلطاتها و علاقاتها بغيرها من الأمم ، أي أنها كل النظم و التشريعات التي تأسس بها الأمة في الداخل و الخارج[2].

السياسة هي علم بأصول يعرف بها أنواع الرئاسات و السياسات المدنية و أحوالها و السياسة في عرف أرباب الحكم و الحكماء تتناول فروعا أعظمها ثلاثة و هي:

السياسة المالية: هي دراسة تحليلية للأدوات و الوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة و هي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذي

[1] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.
[2] عبد المجيد القاضي، المرجع السابق، ص 6.

يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل.[1]

السياسة المالية تشير إلى الجهود و المحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم و ذلك من خلال سياسة الإنفاق و الضريبة و اقتراض العام.

بصفة عامة يمكن القول أن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التي تتمثل في المصادر الإيرادات العامة(الضرائب و الرسوم و القرض العام و الإصدار النقدي.....الخ) و كذلك الإنفاق العام و هنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات و النفقات العامة؛ و لتشكل برنامجا متكاملا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعرض أو تتنافس ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي ، ومن بين أهداف السياسة المالية نجد منها :

– **التوازن المالي** : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة ، و يلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك ، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا[2].

[1] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

[2] عبد المطلب عبد الحميد (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة . ص 44

– **التوازن الاقتصادي** : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ، كلما وجب على الحكومة ان تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى ، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا بعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل [1]

– **التوازن الاجتماعي** : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية ، و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج ، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة)[1] و يستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

– **التوازن العام** : أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في

[1] خلاصي رضا (2005) النظام الجبائي الجزائري الحديث ـ جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين ـ دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ـ الجزء الأول ـ الجزائر. ص 187

مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ، و الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة و متنوعة للوصول إلى هذا الهدف و أهمها الضرائب و القروض و الإعانات و الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات و غيرها.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف ، و قد لا يمكن تجنبه ، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا ، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج ، و أخيرا الهدف المالي و تدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار و الظروف الملائمة للإنتاج الأمثل و العدالة الاجتماعية .

نجد أيضا مزايا السياسة المالية و الصعوبات التي تواجهها حيث تتميز السياسة المالية بإتباع و تنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات ، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

- حجم الاستثمار بصورة عامة و الاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و الإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
- مدى وفرة و كفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة و بالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة[1].
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين و تأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

[1] خلاصي رضا ، المرجع السابق ، ص 188

- التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة و عدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية وفعاليتها

هناك عوامل متعددة تؤثر وتتأثر بالسياسة المالية لعل من أهمها:

تأثير درجة التقدم الاقتصادي: تتأثر السياسة المالية المطبقة في أي دولة بدرجة تقدمها الاقتصادي، وبالنظر لأدواتها والمتمثلة في النفقات العامة، فإن الدول ذات المعيار الاقتصادي المتقدم تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة وذلك لارتفاع دخلها الوطني، واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعه، في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول المتخلفة، لضآلة حجم دخلها الوطني، وضيق نطاق حاجاتها العامة، كما يؤثر مستوى التقدم الاقتصادي على الاقتطاع الضريبي حيث يزداد بصفة عامة في الدول المتقدمة عن النامية، حيث أن هذه الأخيرة بالإضافة إلى انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي، تتصف سياستها المالية من ناحية إيراداتها بجمود أنظمتها الضريبية وسيادة الضرائب غير المباشرة، وانخفاض كفاءة جهازها الإداري الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبية كما توجد بعض المحددات التي تؤثر على السياسة المالية نوجزها فيما يلي:

- مستوى الوعي الضريبي في البلد فكلما كان الوعي كبيرا أدى إلى حصيلة أوفر للضريبة .
- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها.[1]

[1] سلام عبد الكريم مهدي التوازن الاقتصادي العام ـ دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ـ الطبعة الأولى ـ عماـ الأردن. 2001 ص 410

▪ وجود مسوق مالي يفتح المجال أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة و وجود جهاز مصرفى قادر على جعل السياسة التقنية في خدمة السياسة المالية.

▪ تأثير الوقائع والأحداث السياسية الهامة كالاضطرابات والحروب وانعكاساتها على السياسة المالية حيث انه لا وجود لنظام سياسي يطبق سلطته المالية بكل شفافية وموضوعية.[1]

- **فعالية السياسة المالية:**

تقوم الحكومة بعدد من الوظائف وهي وظيفة التخصيص والتوزيع ووظيفة الاستقرار، وتتعلق وظيفة التخصيص بدور الحكومة في توفير السلع التي تختلف منافعها الاجتماعية عن المنافع الخاصة، وتتضمن مثل هذه السلع الدفاع الوطني والتعليم والصحة وتنفيذ العقود....الخ، وقد تكون الحكومة قادرة على تنظيم هذه السلع بطريقة أكثر كفاءة من القطاع الخاص. وتتصل وظيفة التوزيع بتوزيع الدخل والثروة، حيث أن اقتصاد السوق قد يفشل في تقديم توزيع عادل لهما، ولذلك لا مفر من التدخل الحكومي لتحقيق عدالة التوزيع .[2]

أما وظيفة الاستقرار فإنها تتعلق باستخدام السياسة المالية لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي، أي استخدام أدواتها للتأثير في الاقتصاد الوطني، حيث يقصد بفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار مدى قدرتها على مواجهة المشاكل والأزمات الاقتصادية، ومدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي .

وعموما سنقوم بذكر أهم الشروط التي تجعل من السياسة المالية أكثر فعالية وهي بمراعاة الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية بحيث لا يكون زمن الفجوات الثلاث طويل ومتغير .

[1] سلام عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 411
[2] عادل حشيش و مصطفى رشدي ـ (1998) مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة) ـ دار الجامعة الجديدة للنشر ـ مصر ـص 255

1/- فجوة الإدراك: وهي الفترة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد، ومن ثم حاجته إلى إتباع سياسة معينة

2/- فجوة الانجاز، أو التطبيق : وهي الفترة ما بين فجوة الإدراك وبين البدء في تطبيق السياسة المختارة.

3/-فجوة الاستجابة: وهي الفترة اللازمة لكي يكون للسياسة المالية تأثيرا فعلية وملموسة على الاقتصاد، بحيث يشترط أن يتراوح زمن هذه الفجوات ما بين سنة و3 سنوات بدرجة تكفي لجعل السياسة فعالة و مراعاة تأثير مختلف العوامل النقدية على السياسة المالية كسعر الفائدة وكمية النقد، فإذا افترضنا أن صانعي السياسة المالية يرغبون في زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب بتمويله عن طريق القروض، فان الطلب عليها سيزداد ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي الإضافي على النمو به ويجب التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جهة، وبينهما وبين الدخل الوطني من جهة أخرى بحيث يتركز التحليل على تحديد الدولة لحصيلة الضرائب [1]

و تحليل أثر التغير في نسب الإنفاق العام والضرائب بالزيادة أو النقصان على الدخل الوطني، بحيث يتوقف هذا التأثير على مدى إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.

المطلب الرابع:مكونات السياسة المالية

تعتبر المالية العامة رافد أساسي لتطبيق أدوات السياسة المالية، فأجزائها ومكوناتها المتمثلة أساسا في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة تستخدم من طرف السلطة المالية كأدوات الرسم وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية، من خلال تطبيقها كسياسات مالية انكماشية أو توسعية على شكل فروع، وذلك حسب الخطة

[1] عادل حشيش و مصطفى رشدي ، المرجع السابق ، ص 412

الاقتصادية العامة للبلاد، أي بمعنى أن أدوات السياسة المالية كثيرة ومتنوعة على عناصر المالية العامة لكنها تختلف من بلد إلى آخر من حيث التطبيق.

- **المالية العامة كمبدأ أساسي لأدوات السياسة المالية**

قبل حصر أدوات السياسة المالية وشرحها، لابد من فهم أن النشاط المالي للدولة يتمثل في قيامها بصرف النفقات العامة، ويستدعي ذلك حصولها على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات، ويقضي هذا الأمر من الدولة أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنها وثيقة اصطلح على تسميتها الموازنة العامة فتشكل النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة أهم عناصر المالية العامة، بحيث أن تكيفها بشكل توسعي أو انكماشي بما يقتضي تحقيق الأهداف المنشودة بشكل ما يسمى بالسياسة المالية.[1]

أولا: النفقات العامة (الإنفاق العام)

1- تعريف النفقات العامة: عرف كتاب المالية العامة على تعريف النفقة العامة أو الحكومية باعتبارها:" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة". ومن خلال التعريف يتضح أن النفقات العامة تحتوي على ثلاث عناصر رئيسية هي: شكل النفقة العامة، القائم بالإنفاق، وغرض الإنفاق.[2]

2- صور الإنفاق العامة: للنفقات العامة صور متعددة ومختلفة من أهمها :

-**الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية:** تعرف الأجور والرواتب بالمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة كثمن للخدمات التي يقدمونها، وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عد تحديد هذه المرتبات كمراعاة طبيعة العمل والأخذ بالمؤهل

[1] عباس كاظم الدعمي السياسات المالية و النقدية و أداء سوق الامواق المالية ـ دار صفاء للنشر و التوزيع ـ الطبعة الأولـ عمان ـ الاردن . 2010 ص 294.

[2] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصرـ العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

العلمي والفني؛ أما المدفوعات التقاعدية فهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا

-**القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة:** وتمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة. وفيما يخص تنفيذ الأشغال العامة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين من خلال الإعلان عن مناقصات.

-**الإعانات:** تعتبر المنح والإعانات تيارا من الإنفاق العام حيث تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيارا من السلع والخدمات، وتقسم الإعانات إلى:

أ- الإعانات الداخلية: وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها .... الخ، كالإعانات الاجتماعية الممنوحة للعجزة. [1]

ب- المنح والإعانات الدولية: وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، بحيث تكون مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة.

-أقساط الدين العام وفوائده: القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية، وتسديد المبلغ الأصلي المقرض نهاية الفترة الزمنية

[1] عبد المجيد قدي (2005) ـ المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الساحة المركزية ـ الطبعة الثانية ـ بن عكنون ـ الجزائر . ص 211

المحددة في شروط إصدار القرض العام، وبإمكان الدولة على التخلص من عبء ديونها العامة (أيا كان نوع هذه القروض وآجالها) وذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها.

3- تقسيمات الإنفاق العام: تنقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع من التقسيمات، وبوجه عام فان أي نوع من أنواع الإنفاق العام الحكومي، يمكن وضعه على أساس ما نصت عليه أغلب الدراسات ضمن تقسيمات وضعية وأخرى علمية

- التقسيمات العلمية (وفقا للمعيار النظري): ويقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية، وادارية وتشمل هذه التقسيمات ما يلي:

حسب تكرارها السنوي في الميزانية: تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، و حسب آثارها الاقتصادية؛ تقسم إلى "نفقات منتجة وغير منتجة و " نفقات حقيقية ونفقات تحويلية"، و حسب الأهداف المرجوة: تنقسم إلى نفقات إدارية ونفقات اجتماعية ونفقات عسكرية ....الخ.[1]

حسب الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي: فينقسم إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري . وتقدم فيما يلي شرح لأهم التقسيمات المتعلقة بالإنفاق العام حسب معيارين هما:

حسب معيار التأثير في الدخل الوطني وتقسم إلى:

الإنفاق الحقيقي وهي نفقات عامة تستخدمها الدولة كجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة، بحيث تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي.

[1] عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ، ص 212

الإنفاق التحويلي وهي نفقات عامة ليس لها مقابل مباشر فهي تهدف إلى تحويل مبالغ فيه من فئة إلى أخرى في المجتمع، ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي بل تساهم في إعادة توزيع الدخل حسب معيار الجهة الموجهة إليها.

الإنفاق العام : وينقسم إلى

الإنفاق الجاري لنفقات التسيير: وهي نفقات عامة تتضمن السير الحسين للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات الخدمات العامة، ومرتبات وأجور الموظفين التي تعد الجزء الأهم فيها، بالإضافة إلى فوائد الديون العامة وكذا الإعلانات والمدفوعات التحويلية .

الإنفاق الاستثماري لنفقات التجهيز: وهي نفقات عامة تخصص لتكوين رأس المال، حيث تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل.[1]

و بطريقة ما تحكمها اعتبارات عدة منها اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية، والجدير بالذكر أنها تظهر بأرقام بشكل تفصيلي في الموازنات.

إذن من الجانب العملي والتطبيقي، تأخذ الدول بالتقسيمات الوضعية النفقات العامة، استنادا إلى ظروف تاريخية معينة كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الإنجليزية، أو إلى اعتبارات وظيفية كما هو الحال في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى اعتبارات إدارية وعملية بصفة أساسية كما هو الحال بالسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية، وموضوعية وإدارية كما هو الحال في تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية

[1] عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ، ص 214

ثانيا: الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وما يميز الإيرادات العامة أنها متنوعة ومتعددة المصادر، ولا يسع المجال لتحليل كل نوع منها بالتفصيل، فالإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون ثلاث أصناف كبرى ورئيسية ممثلة في:

1-إيرادات ممتلكات الدولة (أملاك الدولة): وتقسم إلى إيرادات عامة إيرادات خاصة

2-الإيرادات العادية: وتشمل الضرائب والرسوم والإيرادات العادية الأخرى

3-الإيرادات غير العادية (الاستثنائية): هي القروض العامة (الداخلية والخارجية والإصدار النقدي الجديد، بالإضافة إلى الإيرادات النفطية كعائد استثنائي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط[1].

ثالثا: الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية حصول وتوزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات العامة، كما تعد من أهم الوثائق التي توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية.

- تعريف الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة على أنها وثيقة مالية تتكون من مجموع الحسابات التي تفصل لسنة كاملة جميع الإيرادات وجميع الأعباء الدائمة للدولة.

[1] عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ، ص 216

-الموازنة العامة: هي تقرير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية معينة عادة ما تكون لمدة سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

مكونات الموازنة العامة: هي جدول محاسبي تقرير، يكتسب صفة قانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله إلزاميا، وهذه الإجازة المقدمة من السلطة تشمل تغيرات النفقات أولا، ثم تغيرات الإيرادات التي حددت لتغطيتها، إذن فالموازنة تشمل تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة التي تختلف من دولة لأخرى.

- **أنواع الموازنات العامة للدولة:** لقد شهد مفهوم الموازنة العامة تطورا كبيرا، لذلك مرت الموازنة بعدة أشكال واتجاهات خلال هذا التطور وهي:

-**موازنة البنود:** تمثل الصورة الأولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث، ومازالت تطبقها غالبية دول العالم، خصوصا وبشكل موسع في الدول النامية، ويطلق عليها أيضا بالموازنة التقليدية حيث تعني الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل،[1] والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات لم تعتمد. وبسبب تطور القوانين والأنظمة المالية قامت بعض الدول بتطوريها .

-**موازية البرامج والأداء** : تعد الو.م.أ من أول الدول التي أخذت بمفهوم موازنة البرامج والأداء عام 1959، ويقصد بها الموازنة التي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من اجلها الاعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة (نصنف الموازنة تصنيفا وظيفيا طبقا للبرامج التحقيق

[1] عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) - الطبعة الاولى - القاهرة - مصر . 2003 ص 504

الأهداف، وتظهر البيانات التي تقيس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج (وضع معيار لتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية.

-**موازنة التخطيط والبرمجة:** تعد هذه الموازنة احد أهم متطلبات الإدارة العلمية الحديثة، اقترحها وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكلمار، وطبقت عام 1968 حيث تهتم هذه الموازنة بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام والأنشطة، وموازنة البرامج كاملة و بعد التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المدنية، أي هي نظام للتخطيط يكون فيه الإنفاق مرتبط بأهداف أساسية معينة تعتمد على خيارات الإنفاق على أساس الكلفة، كما تعتمد الموازنة على تحليل البيانات عن الآثار الكلية، وإيجاد بدائل محتملة القرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج [1]

الموازنة الصفرية ، برز نظام موازنة الأساس الصقري عام 1969 في إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة بالدنمارك الدراسة مشكلات سياسة الإدارة والموازنة، وتم تطبيقها فعليا بالو.م.أ عام 1979، وهو نظام يقيس مدى فعالية نفقات الخدمات الجارية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات تحضير الموازنة، وتعتبر الموازنة الصفرية فلسفة متكاملة تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للإبداع، الابتكار، والتخلص من الروتين الحكومي، وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الإستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة.

علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:[2]

تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الاجراءات و التدابير المالية التي تتخدها الدولة انطلاقا من مبادئ المدهب الاقتصادي المتبع وفي اطار النظام الاقتصادي المطبق و في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع التي تعكس اوضاعا داخلية و ظروفا دولية من اجل

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 505
[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة من اعداد فتيحة مزارشي –جامعة سطيف 33

ضبط و تحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة و حسن تخصيصها في مجالات الانفاق المتعددة التي تحقق اهدافا اقتصادية و اجتماعية و سياسية و احيانا ثقافية فالسياسة المالية هي صورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الايرادات العامة و النفقات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة

على الرغم من اختلاف السياسة النقدية عن السياسة المالية من ناحية الاجراءات و الادوات المستخدمة لتحقيق الاهداف الخاصة بكل منهما فان هناك مجموعة من الاجراءات التي تتخدها السلطات النقدية ترتبط الى حد كبير ببرنامج الحكومة كتلك التي يتم اتخادها للتاثير في حجم و تكلفة الاموال التي يقدمها النظام المصرفي للقطاعين الخاص و العام دلك من خلال تغيير حجم الاحتياطي الالزامي بالبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل اعادة الخصم و اجراء عمليات السوق المفتوحة. كما ينعكس التغييرفي عجز الموازنة في تغيير حجم السندات الحكومية المصدرة لاغراض تمويل العجز المالي [1]

كما يتضح الاثر المالي للسياسة النقدية من خلال قدرتها على التاثير في القيمة الحقيقية للدين المستحق على الحكومة عبر تاثيرها على مستوى العام للاسعار حيث قد يؤدي توجه السياسة النقدية نحو تخفيض معدل التضخم الى اثار مالية غير مرجوة قد تتمثل في ارتفاع كلفة اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي لسد عجز الموازنة ما يستدعي توفير مصادر اخرى للتمويل لمواجهة اعباء خدمة الدين المرتفعة التي قد تكون في صورة اصدار مؤشلر الرقم القياسي للاسعار و اسناد مهمة اصدار تلك السندات الى البنك المركزي بشرط تمتعه بقدر كبير من الاستقلالية و تمتع السياسة النقدية المتبعة بدرجة عالية من المصداقية[2]

ادن نظرا للتداخل و التعارض في الاهداف بين السياستين النقدية و المالية الا انهما

[1] احمد شفيق الشادلي قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي صندوق النقد العربي العدد39 اكتوبر 2017 ص24

[2] صالح صالحي السياسة النقدية و المالية في اطار نظام المشاركة دار الوفاء مصر 2001ص90

يكملان بعضهما فكل منهما يؤثر في حجم الانفاق الكلي أو الطلب الكلي الفعال و بالتالي تساهم كل منهما في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني و المحافظة عليه ففي حين ينصرف تاثير السياسة النقدية على حجم الانفاق الكلي عن طريق التغيرات في عرض النقود و حجم الائتمان المتاح و تكلفته و شروطه فان اثر السياسة المالية في حجم الانفاق الكلي بنصرف من خلال النفقات العامة مقدارها و هيكلها و مصدر تمويلها و من خلال الايرادات العامة بما فيها القروض العامة و الاصدار الجديد مقدارها و مصدرها و تاثير كل منهما على مختلف الدخول و اوجه الانفاق المختلفة للافراد و المشروعات العامة و الخاصة.

تقوم السياستين النقدية و المالية معا بدور هام في خلق مناخ اقتصادي مستقر و تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي تتناسب مع القدرات الانتاجية المتاحة و الحفاظ في نفس الوقت على معدلات التضخم في حدود المعدلات المستهدفة كما تساهم هاتين السياستين بصورة عامة في التقليل من الاثار السلبية التي قد تنشأ جراء التدبدبات و التقلبات الاقتصادية المختلفة أو ما يسمى بتقلبات الدورة الاقتصادية.[1]

وفق ما سبق يتضح ان الاعتماد كليا على احدى السياستين دون الاخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد أمرا غير قابل للتنفيد و لابد من احداث نوع من التنسيق بين السياستين في مجال اتخاد القرارات و الاجراءات لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية و هو تحقيق نمو اقتصادي شامل و مستدام يسهم في خلق فرص العمل المنتج.[2]

[1] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر- العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

خلاصة الفصل:

يمكن التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بأن السياسة المالية تتعامل مع الضرائب والإنفاق الحكومي وغالبًا ما تدار بواسطة إدارة حكومية؛ بينما تتعامل السياسة النقدية مع عرض النقود وأسعار الفائدة وغالبًا ما تتم إدارتها عبر البنك المركزي للدولة. تؤثر كل من السياسات المالية والنقدية على الأداء الاقتصادي للبلد.

الفصل الثاني:
التشغيل

الفصل الثاني: التشغيل

تمهيد:

أصبح التشغيل في مطلع الألفية الثالثة من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر على خلفية الانعكاسات السلبية التطبيق الإصلاح الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية على عالم الشغل، وهو الأمر الذي يتطلب من الجزائر تكثيف جهودها لأجل التحسين من وضع التشغيل، بإدراجه ضمن أولوياتها بشكل فعلى وملموس، عبر رسم وتنفيذ سياسة كلية منسجمة مع التنمية الاقتصادية و التشغيل.

المبحث الأول: ماهية التشغيل

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعريف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتشغيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنقوم بعرض السياق التاريخي لهذه الدراسات خلال المرحلة الممتدة بين سنة 1967 وسنة 1999، وهذا من باب أن معرفة ماضي أي ظاهرة سيسهل من فهم حاضرها وكذا التنبؤ بمستقبلها، وذلك من خلال التطرق لصورة الاقتصاد الجزائري خلال فترات هذه المرحلة تعكس ذلك الصورة على وضع الشغل خلال كل فترة من تلك الغرات.[1]

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات التشغيل

هناك العديد من التعاريف الخاصة بسياسات التشغيل ، وبرجع هذا التعدد لما العنصر العمل من أهمية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة. كما أن هناك نوعين من سياسات التشغيل، الأولى هي سياسات التشغيل النشطة وهي التي تسعى من خلالها الدولة لي خلق مناصب شغل دائمة لائقة ومنتجة، أما الثانية فهي سياسات التشغيل الكاملة، وهي سياسات قائمة على خلق للشغل وفرض العمل المنتج.[2]

[1] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر- العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

- مفهوم سياسات التشغيل.

تحديد مفهوم سياسات التشغيل يعتبر أمرا صعبا في ظل تعدد التعاريف المعتمدة حيث يمكن تعريف سياسات التشغيل بكونها جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل [1].

و يعطي هذا التعريف مجالا محدودا السياسات التشغيل، فهو يجعل منها سياسات خاصة بسوق العمل فقط، فهي حسبه لا تتعداه لتشمل باقي الأسواق الأخرى، بتعبير أخر لتشمل السوق الاقتصادي ككل بما فيه سوق العمل.

وفي مفهوم أخر تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (E02) سياسة التشغيل على أنها محمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج". كما عرفها المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والتوعية المحددة للشغل في بلد معين". وعلى نطاق واسع فقد عرفها كل من (J.C.Barbier و J.Gautie) على أنها تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات أو تخفيف الآثار الضارة المترتبة عليه.*

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق"؛ وهي مجمل التشريعات

[1] د. سامي العرادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19 - 23 ستمبر 2005، ص ص ، 42

والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير الأداء سوق العمل.[1]

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل. "

وبالتالي، فان سياسات التشغيل هي تلك السياسة التي تطبق على مستويين هما:

مستوى السياسات الاقتصادية الكلية؛ مستوى سياسات سوق العمل[2]

ومن ثم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها محمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفا مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.

1-مستوى السياسات الاقتصادية الكلية:

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها: مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه ويمكننا التمييز بين عدة أنواع السياسات

[1] مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر خلال فترة 2000-2010، من إعداد الطالبة ليندة كحل الراس، ص 58 – 59.
[2] د. سامي العرادي ، المرجع السابق ، ص43

الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية. [1]

أ. السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها: سياسة الاستقرار،سياسة الإنعاش...

ب السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسات الاقتصادية لهيكلية و تكيف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية كما أنها مجال الإستراتيجية التنموية التي تهدف للمدى البعيد مثل سياسة البحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري والسياسة الصناعية وتوزيع المداخيل ... الخ

2- على مستوى سياسات سوق العمل:

وتتمثل في مجموع الأجهزة والبرامج التي وضعت خصيصا للتحسين من أداء سوق العمل بشكل مباشر، كالأجهزة الداعمة للمبادرة المقاولاتية على سبيل الذكر لا الحصر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"...، أو تلك البرامج الداعمة للعمل المأجور كجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي تم اعتماده سنة 2008.[2]

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراها، دار الشروق، 2000. ص 311
[2] تومي عبد الرحمان، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي. الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 جويلية، 2005 ص 263

المطلب الثاني: أنواع سياسات التشغيل

تتضمن سياسة الشغل مجموعة من البرامج والآليات تختلف حسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وكذلك حسب الظروف والإمكانيات المالية التي تتمتع بها كل دولة ، وعموما تعتبر آليات سلبية تلك التي تدعم دخول الأفراد وكذلك التي تهدف إلى التقليل من عدد طالبي العمل، في حين تعتبر ايجابية تلك الأنشطة الرامية إلى تشجيع المحلي المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام وكذا تحسين القابلية للتوظيف لدى الباحثين عن العمل

ينظر إلى هذا النوع من الآليات على أنها خاملة كونها الخيار الأخير الذي تلجا إليه الدولة، فقط من أجل تسيير مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد، على أمل تدارك الوضع بحلول ايجابية ونشطة عند أول فرصة تتاح لها وإلى جانب إعانات البطالة التي يمثل مساعدة العاطلين ماليا على توفير حد أدنى للمعيشة ومن ثم تجاوز الآثار السلبية للبطالة، تشتمل هذه الآليات على مختلف الأنشطة التي تهدف إلى التقليل من الفئة النشطة وكذا حجم طالبي العمل[1].

بالإضافة إلى التعويض المادي يقوم نظام التأمين عن البطالة بمساعدة العاطل عن العمل على إعادة الاندماج في الحياة المهنية من جديد شريطة أن تكون البطالة ناتجة عن تسريح لسبب اقتصادي، وأن يكون منهن للعمل بصورة منتظمة قبل تسريحه، كما يجب أن يمثل الأجر مصدر دخله الوحيد معنى أن فقدانه يترتب عنه عدم القدرة على توفير احتياجاته رغم قدرته على العمل ورغبته في الحصول عليها. وعموما يسعى نظام التأمين عن البطالة إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي قلتة وط، ، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص، 23

– العمل على التخفيف من حدة مشكلة فقدان العامل الأجرة المنتظم، وضمان توفيره الحد الأدنى من متطلبات المعيشة طيلة فترة التعطل عن العمل.

– العمل على تثبيت معدلات التشغيل باستخدام أسلوب تحديد رسوم التأمين.

– العمل على دعم قدرات الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي، وذلك بالحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين خلال فترات الركود الاقتصادي.

– الحفاظ على مهارات العمال من خلال الحد من الدوافع التي تجعلهم يلجئون إلى قبول أعمال لا تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم، وتوفير فرص التدريب لهم بعد تنشيط سوق العمل أحد أوجه تدخل الدولة الحديثة في الحياة الاقتصادية وذلك تطبيقا لمبدأ النظام الاجتماعي النشيط المبني على قاعدتين أخلاقيتين هما التسيير الوقائي للمخاطر و التشاركية المواطنية، وتمحور آليات التشغيل النشطة حول ثلاث فئات رئيسية هي

– **وكالات التشغيل العمومية:** تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والباحثين عنه، حيث تعمل هذه الوكالات على توفير مختلف المعلومات عن سوق العمل، وكذا توعية الباحثين عن العمل وتوظيفهم ومرافقتهم

– **التكوين المهني:** يعمل على إكساب الأفراد معارف ومهارات تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون فقدانهم وظائفهم يفعل المنافسة والتغييرات التكنولوجية – دعم التوظيف: وذلك بمساعدة المؤسسات على امتحانات وظائف جديدة، وكذلك المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع فردية.[1]

إن النظام الاجتماعي النشيط يفرض على آليات التشغيل النشطة أن تتخلى عن هدفها التقليدي المتمثل في الشغل، وأن تتجه نحو هدف أهم وأكثر فعالية وهو القابلية للاستخدام،

[1] تودارو ميشيل ، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006. ص 395

وذلك من خلال إكساب الأفراد مختلف المهارات والمعارف التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل، والتي تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون تعرضهم للبطالة من المهم للغاية فهم التشكيلة الصحيحة لآليات التشغيل لكل دولة من حيث أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من حيث ظروفها وإمكاناتها المالية، وإذا كانت الدولة المتقدمة بحكم اقتصادها القوي ونجاح سياساتها الاقتصادية الكلية في أداء دورها بفعالية تركز أكثر على الآليات التي تسمح بالتوافق بين طالبي العمل والوظائف على غرار توفير المعلومات الكافية عن سوق العمل وإخضاع العاطلين عن العمل البرامج تدريبية ملائمة، فإن الدول النامية على غرار الجزائر توجه جهودها نحو آليات استحداث وظائف جديدة سواء بدعم التوظيف في المؤسسات أو التوظيف في الأشغال العامة ذات الطابع الاجتماعي وذات المنفعة العامة، وكذلك عن طريق دعم التوظيف الذاتي لمساعدة العاطلين على إنشاء مؤسسات مصغرة.[1]

على الرغم من أهمية نظام التأمين عن البطالة في التقليل من عدم تأكد العامل من دخله المستقبلي، إلا أن من نتائجه توقف المستفيد منه عن البحث عن العمل نسبيا، خاصة إذا كانت قيمة التعويض عن البطالة التي يتلقاها تعتبر طويلة الأمد، لذلك ينبغي أن تكون مهمة التعويض هاته متناقصة بصورة تدريجية، حيث يتلقى المستفيد تعويض مساويا لأجره أو يقاربه في الأشهر الأولى من بطالته، على أن يتضاءل هذا التعويض تدريجيا بما يشجع المستفيد على بذل جهود إضافية من أجل إيجاد عمل وإعادة الاندماج في الحياة المهنية.

يشكل التقاعد المبكر إحدى الآليات التي يتم من خلالها التقليل من الفئة النشطة، وهو عبارة عن إجراء يضمن دخلا معينا سواء للعاملين الذين قارب سهم سن التقاعد، أو البطالين الذين سبق لهم العمل لفترة معينة تؤهلهم للحصول على إعانات ما قبل التقاعد.

[1] إيزيتا برار عوض، مكتب العمل الدولي، ترجمة يوسف القرنوني، مصر، 2014. ص 385

ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. ولقد أثبتت آلية التقاعد المسبق فعاليتها في التقليل في حجم الفئة النشطة، ذلك أنها تستجيب لمطلب الكثير من العاملين المتقدمين نسبيا في السن، وخاصة الذين بلغوا مرحلة الإحباط ووضعوا حدا لطموحاتهم المهنية. وإذا كان التقاعد المسبق يستهدف المتقدمين نسبيا في السن، إلا أن هناك آليات أخرى لا تعني فقط بهذه الفئة بل تمس حتى فئة الشباب، على غرار تحديد الدراسة والتكوين، دفع وتشجيع العمالة الأجنبية على العودة إلى بلدانها، تشجيع مكوث المرأة في المنزل، تقليص عدد ساعات العمل أسبوعيا، وغيرها من الآليات التي تهدف بصورة عامة إلى التقليل من عدد طالبي العمل. لكن ما يقال عن مجمل هذه الآليات هو أنها لا تعطى حلول ايجابية ، بل على العكس فهي مكلفة من الناحية المادية، وفي نفس الوقت تحوم الاقتصاد من طاقة إنتاجية قابلة للاستغلال لولا فشل السياسات الاقتصادية في أداء دورها بالفعالية المطلوبة.[1]

إن فكرة التشغيل الذاتي وترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية تجد ما يبرر ضرورة اعتمادها خاصة من طرف الدول النامية في كون اقتصاديات هذه الدول ضعيفة وغير قادرة على إنتاج أبسط السلع التي يمكن أن تلبي على الأقل الاحتياجات المحلية، لذلك يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارسي هذا الدور وتدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام في ظل تمتع هذه الدول مخزون معتبر من اليد العاملة، خاصة من فئة الشباب، هذه الأخيرة التي تفتقر فقط إلى التأهيل والدعم الضروريين من أجل بعث مبادراتهم وإنشاء مؤسسات إنتاجية تساهم في امتصاص اليد العاملة وتشجيع النمو الاقتصادي ,

لقد أثبت القرض المصغر فعاليته في امتصاص الفائض من اليد العاملة في الكثير من البلدان السائرة في طريق النمو، وهو عبارة عن سلفة صغيرة الحجم موجهة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة معينة، عادة ما تكون قصيرة، وتمنح بصيغ توافق واحتياجات

[1] جورج تاجانز، تاريخ النظرية الاقتصادية بالاسهامات الكلاسيكية ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولى، القاهرة 1997. ص 266

نشاطات الأشخاص المعنيين من أجل إحداث أنشطة منتجة أو تجارية أو حتى أنشطة منزلية". وتعود فكرة القروض المصغرة والمتناهية الصغر إلى يونس البنغالي الذي حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2006، والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة شيتا جونج، حيث انطلاقا من رغبته في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يبرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد حيث اقترح محمد يونس فكرة القرض المصغر، وموجبه يتم تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون الحاجة إلى الضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من الاستفادة بسبب عدم امتلاكهم الأصول يمكن أن يرهنوها كضمانات مقابل ما يحطون عليه من قروض[1]، وكذلك بسبب افتقارهم إلى رؤوس الأموال التي تسمح لهم بالاستثمار، ثم أطلق مشروع «غرمين بنك» وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977، حيث نال صفيه المصرفية سنة 1983، وقدم منذ نشأته حوالي (9) مليار دولار كقروض صغيرة بلغت نسبة سدادها 99%. وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة كأداة للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين طبقات المجتمع من خلال الوقوف على مسألة الإقصاء المالي لغاية كبيرة من المجتمع، والتي لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية التقليدية، وكذلك من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل المصغر في تمويل الأنشطة المدرة للدخل، والتي إذ تساهم في تشجيع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فإنما كذلك تحقق الاندماج الاجتماعي الفئات من المجتمع كانت مهمشة ويشكل وضعها عينا على الفئات الأخرى خاصة إذا كانت تتلقى مساعدات ومنح اجتماعية

المطلب الثالث: أهداف سياسات الشغل

تؤدي سياسات سوق العمل دور الوسيط بين عرض العمل والطلب عليه، وتمارس دورها هذا من خلال آليات عديدة تختلف حسب طبيعة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد، والتي يعول على سياسة الشغل معالجتها، ففي حالة البطالة الطبيعية تأخذ هذه الآليات طابعا

[1] جورج تاجانز ، المرجع السابق ، ص 267

اجتماعيا كالإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة، وتستهدف الأفراد المهمشين، والذين يجدون صعوبة كبيرة في دخول سوق العمل. أما في حالة البطالة الاحتكاكية، تقوم سياسة الشغل بدور إعلامي من خلال ضمان الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة عن سوق العمل، وذلك من خلال إدارات الاستخدام العامة والخاصة، المساعدة في البحث عن الوظائف، استكشاف الوظائف الشاغرة وتسجيلها مع إعداد ومتابعة السير الذاتية من الأنشطة التي تسمح بتقريب العارضين للعمل بالباحثين عنه، وفي حالة البطالة الظرفية تركز سياسة الشغل أكثر على الآليات التي تنشط سوق العمل سواء من ناحية عرض العمل أو من ناحية الطلب عليه مثل إنشاء الوظائف في القطاع العام، إقامة وتدعيم المنشآت [1]والمشاريع من أجل استيعاب العاطلين، تشجيع العمل للحساب الخاص، بالإضافة إلى الحد من عرض اليد العاملة بالتقاعد المبكر مثلا ودعم التعليم وتشجيعه. وحيث أن البطالة الهيكلية ناتجة عن عدم التوافق بين مؤهلات الأفراد ومتطلبات الوظائف المتاحة ، لذالك تتم سياسة الشغل في هذه الحالة تأهيل وإعادة تأهيل الأفراد من خلال مختلف أشكال التكوين من أجل ضمان حماية اجتماعية لجميع الأفراد، تبنت الكثير من الدول آلية الربط بين العمل والحماية الاجتماعية، والتي تقضي بأن يساهم كل فرد في تمويل الحماية الاجتماعية، على أن يستفيد الجميع بما فيهم البطالين من الملحق غير المشروط في الدخل. وهكذا تلتقي السياسات الاجتماعية مع سياسات الشغل خاصة غير النشطة منها، وذلك في تقليص مدة العمل، التقاعد المسبق، إعانات البطالة وغيرها من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان حد أدنى من الدخل للجميع. كما تلتقي سياسات الشغل مع الكثير من السياسات الأخرى مثل الاقتصادية، المالية، التعليم والتكوين المهني، وهذا ما يجعل من عزل الدول الذي تمارس سياسات الشغل أمرا صعبا.

[1] حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، لبنان، 2000 ص 63

تواجه سياسات الشغل تحديات كبيرة في ما يتعلق بالنقص في الوظائف اللائقة، والتحدي الديموغرافي الناتج عن انكماش القوة العاملة وتقدمها في السن في دول معينة على غرار أوروبا، تزايد نسبة الشباب في دول أخرى وخاصة الدول النامية والمتخلفة، ومن التحديات الجديدة تلك التي تتخذ طابعا أكثر حدة بسبب التحرير الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التقدم التكنولوجي مسألة إدارة التغيير التي تتطلب في الوقت ذاته آليات للاحتفاظ بالعمالة في أماكن العمل المنتجة، ونقلهم من الوظائف غير المنتجة إلى الوظائف المنتجة على أن لا يؤدي هذا التغيير إلى زيادة الافتقار في الوظائف والفقر في العمل والتدهور الاقتصادي. كما لا ينبغي السياسات الشغل أن تنطوي على مؤثرات التغيير الضارة بأسواق العمل، بل يجب عليها أن تجعل من التغيير فرصة لتحقيق التنمية.[1]

كما أن هناك صلة قوية بين سياسات سوق العمل النشطة وسياسة الأجور والمفاوضة الجماعية، إذ أن مستوى استبدال الدخل بالمقارنة مع أجور السوق يعد أحد العناصر الهامة في تصميم سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة التي تعد وثيقة الصلة بلوائح الحد الأدنى للأجور. ولكن كانت هناك بعض المناقشات التي تنظر إلى الحد الأدنى للأجور على أنه عامل مشجع على تفضيل البطالة عن العمل أو كما يسمى مصيدة البطالة، إلا أن الدراسات خلصت إلى أن فترة البطالة هي التي تحكم في مدى تفضيل الفرد للعمل أو الاستمرار في البطالة وليس مستوى استبدال الدخل .

يمكن تلخيص أهداف سياسات الشغل في تلك التي حددتها لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية التابعة المكتب العمل الدولي والمتمثلة في :

[1] حسن عبد اللطيف حمدان ، المرجع السابق ، ص 64

أ. خلق العمالة

تدعم سياسات الشغل إنشاء أو توليد الوظائف من خلال الأشغال العامة وإقامة المنشآت والمشاريع فضلا عن توفير إعانات التوظيف وغيرها من التدابير التي تسمح بخلق الوظائف بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة تساهم سياسات الشغل في خلق الوظائف من خلال تحسين قابلية الاستخدام عن طريق التكوين وضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر معلومات أفضل عن سوق العمل، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصاد الكلي والتي تظهر في تذليل الصعوبات المتعلقة بالاستهلاك أثناء فترات الركود الاقتصادي.[1]

ب. الأمن المصاحب للتغيير

لقد أدى الانفتاح الحالي على التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي المستمر وكذا خوصصة المؤسسات المملوكة للدولة إلى إحداث تغيرات في سوق العمل، وفي الكثير في الحالات تؤدي هذه التغيرات ليس فقط إلى عمليات إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة، بل إلى عمليات التسريح، ونتيجة لذلك تحد الحكومات نفسها مجبرة على إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات، وتعد سياسات سوق العمل النشطة من أدوات التصدي للآثار السلبية للتغيير الهيكلي وتناقص الطلب على اليد العاملة، ومن ثم فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير وذلك بالرغم من أنها لا تعتبر بديلا عن سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بالنمو الاقتصادي وغلق الوظائف، وفي غياب بيئة كلية مواتية لزيادة الاستثمار والنمو لا يمكن لسياسات سوق العمل سوى أن توفر الدعم المؤقت للأفراد الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب التغيير الهيكلي للاقتصاد وأن تسهم في إعادة توزيع المسرحين مع تزويدهم بالدخول البديلة أثناء الفترة الانتقالية[2].

[1] حسن عبد اللطيف حمدان ، المرجع السابق ، ص 65
[2] حسن عبد اللطيف حمدان ، المرجع السابق ، ص 66

ج الإنصاف

تتمثل إحدى المهام المباشرة السياسات الشغل في ضمان مشاركة فئات مستهدفة والنهوض بالأشخاص الذين يكونون عادة أخر من يتم استخدامهم أو الذين لا يتم استخدامهم غاليا، وهذا يسمح بالقضاء على أشكال التمييز ضد كبار السن أو الشباب أو المعاقين أو المهاجرين وكذا التمييز ضد المرأة، وتعد فئة الشباب محور اهتمام سياسات الشغل باعتبار ما يمكن أن ينجر من آثار إيجابية عند استخدام هذه الفئة وإدماجها مهنيا واجتماعيا أو سلبية في الحالة العكسية ، فلا ينبغي أن يستهل الشباب حياتهم العملية بفترة بطالة طويلة الأمد، بل يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على الشغل، وأن يتلقوا في المقابل البرامج التكوينية التي تدعم فاعلية استخدامهم، على أن لا يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من المبادلة بين العمال من الشباب والعمال من كبار السن، بل يجب أن تحدث الجهود المبذولة لصالح الشباب نوعا من التكامل بين الفئتين، وخلال موجات التغيير الهيكلي تسهم سياسات سوق العمل في تحقيق الإنصاف عن طريق الحفاظ على الدخول عن المستوى الذي يحول دون حدوث تشتت و تفاوت في الأجور.

د. التخفيف من حدة الفقر

تسهم سياسات سوق العمل في التخفيف من حدة الفقر من خلال مختلف التدابير والبرامج التي توفر العمل، التكوين والدخل، ولأن العمل اللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر، نجد سياسات سوق العمل تركز على كل ما من شأنه تحقيق الاستخدام الأمثل للفرد من برامج تكوينية للتأهيل وإعادة التأهيل أو إعانات التوظيف أو المساعدة على إنشاء مشاريع خاصة وغيرها من التدابير التي تضمن للفرد دخلا معينا يحول دون فقره ، وينشط الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الكلي بوجه عام من جهة أخرى.[1]

[1] ا شعباني اسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997. ص 191

المبحث الثالث: نظريات التشغيل

المطلب الأول: التشغيل عند أتباع المدرسة الكلاسيكية

تعود جذور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى المدرسة الكلاسيكية الأم التي ظهرت في انجلترا بأواخر القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أشهرهم على الإطلاق أدم سميث[1] صاحب المؤلف الشهير ثروة الأمم. وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين هما:

خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على أسعارها في السوق التنافسي

التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي للاقتصاد. حوالي سنة 1871 ظهرت مدرسة تعد امتدادا للمدرسة الكلاسيكية تتبني أفكارها وترتكز على افتراضاتها هي المدرسة النيوكلاسيكية، كما تفرعت عن المدرسة الكلاسيكية الأم مدارس أخرى كالمدرسة التقليدية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة، ونحن من خلال هذا المبحث سنتطرق لكل من المدرستين النيوكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، وذلك نظرا لما أسهمتا به في موضوع سوق العمل.

يرتبط اهتمام النيوكلاسيك بتحليل سوق العمل باهتمامهم بدراسة "التوازن العام للاقتصاد، والذي يستلزم تحقيق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد وسوق العمل.

سوق العمل بالنسبة لمنظري هذه المدرسة كأي سوق أخر تتحدد فيه الكميات والأسعار أي حجم العمالة والأجور بتفاعل الطلب و العرض على العمل.

يهتم التحليل النيوكلاسيكي بدراسة سلوك الوحدة الاقتصادية من طالبين و عارضين، لهذا تحليلهم السوق العمل يرتكز على دراسة سلوك المؤسسة الاقتصادية في طلبها للعمل

[1] سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 - 2004"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.ص 26

باعتباره أحد عناصر الإنتاج وبسلوك الأفراد في عرضهم للعمل. ويرتكز التحليل النيوكلاسيكي السوق العمل على ثلاث فرضيات: [1]

-تجانس وحدات العمل

- حرية تنقل العمالة

-توفر عنصر المقايضة في استئجار عنصر العمل

المطلب الثاني: التشغيل لدى الفكر الماركسي

قبل أن يبدأ ماركس وانغلز بالكتابة عن الشيوعية، فقد توعدا وحددا لأنفسهما هدفاً مبدئياً لا يمكن ادحاضه بسهولة، وهو أنه يجب أن تعتمد جميع كتاباتهم على أساس العلم وقوانينه ولن تكون مثل كتاب آخر يفسر نظرة فيلسوف ما من زاوية معينة على الكون، بل يبحث كتبهم عن تغيير العالم وتحسين المجتمع و التنبؤ بالمستقبل. بمعنى آخر، بدؤوا بوضع نظريات علمية أساسية تحت أقوالهم حتى لا يتزعزع بخفة من قبل كل من هب ودب.[2]

واحد من تلك النظريات الاقتصادية الأساسية التي اعتمد ماركس عليها في شتى كتبه هي نظرية قيمة العمل التي تقول بأن قيمة الاقتصادية لأي سلعة كانت لها علاقة طردية مع كمية الجهد التي صرفت لإنتاجها. مثلاً، سعر البصل أغلى من سعر الفلفل، لأن زراعة البصل والعناية به حصده أصعب بكثير من زراعة الفلفل. فلذلك يرتفع سعر البصل بسبب كمية الجهد الذي صرفه مزارع البصل عليه مقارنة مع كمية الجهد الذي صرفه مزارع الفلفل.

هذه النظرية لم تكن من وحي ماركس، بل أتى من قبل واحد من كبار الاقتصاديين آدم سميث، لكن لم يحسنه ويوسعه أحد مثله. اليوم، يؤمن علماء الاقتصاد بأن نظرية قيمة

[1] . عيسى آيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، .2010 ص 41

[2] . مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970 - 2005" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2007. ص 91

العمل ليست دقيقة بالمعنى العلمي ويتبنون نظريات أخرى مثل نظرية المنفعة الحدية التي تنص على أن قيمة السلع (مادية كانت أم خدمية) تعتمد على انتفاع المستهلك من تلك السلعة أو المتعة التي يمتصه المستهلك منها. نظرية قيمة العمل هي ما زالت باقية ولديها القدرة على تفسير بعض من قيم السلع لكنها تفشل في أحيان أخرى عن التنبؤ بأسعار وقيم بعض المنتجات المادية والخدمية. تركز هذه المقالة بالرد على بعض الانتقادات التي تأتي من الاقتصاديين ضد هذه النظرية.

واحد من الانتقادات الكبيرة لهذه نظرية هو السؤال: ماذا عن الطلب؟ ماذا لو لم يفضل السوق هذه السلعة الذي اجتهد العامل في صناعتها؟ كيف يفسر نظرية قيمة العمل قيمة الهابطة للسلعة والتعب المضيع للعامل؟ مثلاً، لو قام النحات ببذل جهد ووقت لنحت صورة لشيء ما من أجل بيعه في السوق[1]، لكن تبين لاحقاً أن لا أحد يرغب في شراء هذا النحت، فالسؤال المطروح هنا هو كيف تفسر نظرية قيمة العمل قيمة الدنيئة لهذا النحت الذي تطلب جهداً ووقتاً عظيماً من قبل النحات من أجل صنعه؟ فلنبقى على مثال النحات ولنجب على هذا الانتقاد من خلال النظر إليه بعين الاقتصادي كارل ماركس. نقول أن ماركس كان يظن بأن هناك معطيين أساسيين لم يكتبهما في كتاباته لأنهما كانا واضحين كفاية له ربما:

1- إذا كان ذلك النحت يتطلب نفس الجهد من جميع الناس كما تطلبه من ذلك النحات، وإذا كان النحات والناس يملكون نفس التقنيات والأدوات للنحت، فإذاً لا بد من أنهم يقدرون ويقيمون ذلك الجهد العظيم الذي بذله النحات لنحت الصورة (على أقل لو علموا أن النحت يتطلب كثير من الجهد والمهارة).

2- إذا كان النحات قد أتى من نفس خلفية الاجتماعية والتاريخية لمجتمعه وتربى داخل أسرة اعتيادية تثمن وتقدر ما يثمنه ويقدره الآخرون حولهم، وتبحث عن الجماليات وترغب بالأشياء نفسها، فإذاً الفكرة التي طرأ في ذهن النحات لنحت تلك الصورة لا بد أنها أتت

[1] مليكة يحيات ، المرجع السابق ، ص92

لسبب ما (ربما فكر النحات بأن تلك الصورة المنحوتة قد تلمس جانباً عاطفياً من مجتمعه كما شغل عاطفته واحاسيسه). بمعنى آخر، ظن النحات أن الجميع الناس في مجتمعه سوف يحبون سلعته لأنه أحبه. أي إذا كان الناس مثلي، فلا بد أنهم يحبون نفس الشيء الذي أحبه واقدره وأتمتع به.[1]

هذان المعطيان يفسران لنا سبب قيام النحات ببذل جهد ووقت من أجل نحته لتلك الصورة بالتحديد، وهذان هما مختفيان في نظرية قيمة العمل. فنحن نعلم أنه يوجد قيمة لتلك الصورة المنحوتة لأنه ليس جميع الناس يستطيعون النحت مثله وحتى إن قدروا عليه، فلا يمتلكون كلهم نفس الوقت والجهد ليبذلوه، من الجدير ذكره هو أن ماركس لم يفكر بنقطتين مهمتين آخرين هما:

1- لم يتوقع ماركس وجود أفراد أغبياء يصرفون جهداً عظيماً ووقتا طويلاً لعمل سلعة بلا فائدة للإنسان. الأشياء عديمة الفائدة يصنعها أشخاص مجانين ومنعزلين عن المجتمع.

2- الجهد والوقت المبذول للاستكشاف تكون أغلبها ضائعة. مثلاً، قيام إديسون بـ 1000 محاولات فاشلة لاختراع المصباح الكهربائي، لا يمكننا القول على تلك المجودات بأنها بدون قيمة أو حتى أنها ذات قيمة لأن السلعة لم تنتج بعد (المصباح الكهربائي)، وتلك الجهود والأوقات المبذولة يمكن أن تفسر غلاء سعر المصباح الكهربائي بعد اكتشافه. قيمة الماء أقل من قيمة الألماس لأن الماء يمكن اكتشافه بسهولة في أي مكان ولا يحتاج إلى أي جهد لاستعماله بينما الألماس يتطلب جهداً ووقتاً من قبل الباحث لاستخراجه من أراضٍ مميزة. لذلك تحدد قيمة السلعة حسب الجهد والوقت المبذول عليها. كلما كان الجهد عظيماً كلما ظن الصانع بأن صنعته باهظة الثمن وكذلك يفهم الآخرون سبب غلاء تلك السلع. لكن هذا الجهد يتباين حسب مواصفاته التالية:

[1] مليكة يحيات ، المرجع السابق ، ص94

1- عدد خطوات العمل: كلما كانت هناك خطوات عديدة لإنتاج منتوج ما، تزداد قيمة تلك السلعة. وكلما كانت هناك خطوات قليلة لإنتاج تلك المنتج، تصبح قيمة السلعة رخيصة. سعر كيلوغرام واحد من الفولاذ أغلى من سعر كيلوغرام واحد من بوليثين (بلاستيك)، لأن عدد خطوات إنتاج الفولاذ أكثر من عدد خطوات إنتاج البوليثين. ناهيك عن جهد المبذول لنقل الفولاذ وشحنه.[1]

2- كمية السلعة المنتجة بالجهد نفسه: كلما كانت كمية الجهد تنتج سلع أكثر مقارنة بشيء ما، تصبح سعر تلك السلعة رخيصاً، والعكس الصحيح. سعر التفاح أغلى من سعر البرتقال لأن شجرة البرتقال تنتج أكثر عدداً من شجرة التفاح، إذا اقتنعنا أن كمية الجهد الفلاح لزراعة والعناية واقتطاف التفاح والبرتقال نفسها.

3- قابلية تكرار المجهود: كلما كان المجهود قابلاً للتكرار بزمن قصير (أي تتكرر كل فترة زمنية قصيرة)، تصبح المنتج أقل سعراً، والعكس الصحيح. وهذا جزء من سبب وجود فرق في أجر العامل والمهندس، حيث إن العامل يقوم بتكرار دورة عمله بينما يتطلب على المهندس أن يكون مرناً في الأداء.

4- قدرة الآخرون على القيام بنفس العمل: كلما استطاع الآخرون على القيام بنفس العمل وبنفس الجودة وبنفس كميات الإنتاج، تصبح قيمة المنتج رخيصاً بنسبة ضئيلة، والعكس الصحيح. قدرة جميع العمال على العمل كنادل تقلل من قيمة هذا العمل وبالتالي من سعر خدمة النادل، بينما لا يستطيع الجميع العمل كطبيب، فترتفع من قيمة هذا العمل. ومن الضروري الانتباه أن هذه الصفة للجهد لا تقلل من قيمة السلعة التي حددت سعرها الجهد. الجهد المبذول يحسب ويضاف إلى سعر السلعة ولا ينقص منه شيئاً بسبب وجود الآخرين الذين يقومون بإنتاج نفس السلعة. لكن بالرغم من ذلك، أن إنتاج الآخرين لنفس

[1] أحمد ضيف، "انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994 - 2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 - 2005 . ص 54

السلعة يقلل من ندرة هذا المنتج داخل السوق وداخل المجتمع، فبالتالي يؤدي إلى فائض ينزل من قيمة السلعة.[1]

هناك بعض من الانتقادات والأسئلة الأخرى التي تواجه هذه النظرية منها: عن نزول قيمة السلعة بسبب ظهور نسخة أخرى من تلك السلعة أو نسخة مشابهة تقوم بوظيفة نفسها ولكن بشكل أفضل، أو السلعة نفسها أرخص من سابقه. نرد على هذا السؤال بالقول أنه إذا كانت السلعة الجديدة رخيصة، إذاً هذه تعني أن هناك جهد أقل صرفت لصناعة السلعة الجديدة تفسر نزول سعرها. ويقولون أيضا ماذا لو كانت استعمالات البصل اقل من استعمالات الفلفل. هل تبخس هذه من سعر البصل؟ نجيب بلا، لان وجود البصل سوف يقل في السوق لصعوبة زراعته وعدم شراءه من قبل الناس، لذلك يرتفع سعر البصل مجدداً بسبب ندرته. وبالتالي يصرف الناس طاقة أقل لزراعته. بشكل عام، نقول أي سلعة قليلة الفائدة سوف تقل إنتاجها، وتقليل الإنتاج سوف تؤدي إلى ندرتها، وهذه ندرة ترفع سعرها مجدداً إلى السعر الأصلي.

يجب الانتباه على أن قيمة العمل تحدد السعر الحقيقي للسلعة وليس سعر السوق للسلعة الذي يتقلب لظروف معينة. نظرية قيمة العمل هي أساس التي ترتكز عليها اقتصادية الشيوعية، والحجر الأول في نظر ماركس وانغز حول بيان استغلال الرأسمالية لجهد العمال.[2]

المطلب الثالث: التشغيل عند المدارس الإدارية

إن الجهود التي بذلت في سبيل التوصل لقواعد و مبادئ من شانها أن تحكم الإدارة و الأبحاث و المحاولات التي استهدفت استيضاح مبادئها العلمية هي في واقع الأمر تعبر عن مراحل زمنية بارزة تلك التي ولدت من رحمها هذه الجهود إذ ترجع إلى منتصف القرن 18

[1] أحمد ضيف ، المرجع السابق ، ص55
[2] أحمد ضيف ، المرجع السابق ، ص57

تقريبا و ما حمله من اختراع للآلات المختلفة و تطور وسائل النقل التي كان لها الفضل في فتح الباب على مصراعيه نحو أسواق جديدة أمام الشركات و المنتجين و الانتقال من نمط الإنتاج الأسري البسيطة إلى المصانع و من هنا بدأت تظهر ملامح الإدارة الحديثة في صورة فصل الملكية عن الإدارة مما ترتب عن ذلك كله من تعقيدات و مشاكل و حتى خلافات استلزمت إيجاد حلول علمية و عملية في الوقت ذاته تسمح بالتغلب عليها بشكل يحقق الزيادة في الإنتاج عبر إتباع الطريقة المثلى في الأداء و كل ذلك من اجل الحد من إسراف الوقت و الجهد.

تعد المدرسة الكلاسيكية من أوائل المدارس التي تعرضت للتنظيم الإداري؛حيث يركز النموذج البيروقراطي على أهمية تقسيم العمل و مركزية السلطة و إتباع سياسات رشيدة فيما يخص شؤون الأفراد؛إذ يتم توضيح المعايير الموضوعية للعمل؛بحيث يتم اختيار من تنطبق عليهم هذه المعايير و في ذلك يجب استبعاد التحيز على أي أساس كان سواء دينيا أو طبقيا في عملية الاختيار.[1]

"أما حركة الإدارة العلمية باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع الغرض من ظهورها إلى زيادة الإنتاجية ففي بداية القرن 19 كان هناك عجز في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية و لكي تزداد الإنتاجية كان لابد من البحث عن طرق للرفع من كفاءة العمال؛و كمحاولة لإيجاد حل لهذه المعادلة قامTAYLOR

(1856.1915)بوضع مجموعة مبادئ تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية و ارتكزت أفكاره على الاختيار العلمي للعمال؛تدريب و تنمية العمال بطريقة علمية الإخلاص و الدقة و التعاون بين الإدارة و العمال". [2]

[1] عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر- العدد 355، يناير 1974م، ص 6.

[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

فبالرغم من أن TAYLOR ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من حيث الإدارة و العمال لزيادة الإنتاج و الأرباح الا انه اصطدم بردة فعل سلبية من العمال و أرباب العمل لان طريقته تؤدي إلى التخلي عن عدد من العمال.[1]

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة في التنظيم الإداري و يرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في رفع الكفاءة الإنتاجية و تحقيق الاستقرار و الانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية ؛ و من ابرز نماذج هذه المدرسة حركة العلاقات الإنسانية و مجمل أراء هذه الحركة تتمحور حول انتقادها لفكرة القوة المركزية التي نادت بها المدرسة و ركزت على القوة المشتركة ؛ فهي تبين أعلى درجات الكفاءة و الاهتمام بالجوانب الإنسانية للعمال و الاستقطاب الفعال و التدريب.[2]

[1] عبد المجيد القاضي المرجع السابق،ص6.
[2] أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

خلاصة الفصل:

إن البعد التحليلي لهذه المدارس و الحركات الفكرية كان منحصرا في بؤر معينة من العالم ؛ و كانت دراساتها و أفكارها تقوم على هدف واحد يتمثل في زيادة الإنتاج و مضاعفة الربح ؛ في حين أن الكثير من دول العالم كانت تنزح تحت وطأة الاستغلال و السيطرة ؛ ضف إلى ذلك كله عامل أخر يتمثل الذهنيات و الثقافات و حتى درجة الوعي العمالي و رغم تركيز التيار الكلاسيكي على البعد التقني و إغفال البعد الإنساني ؛ بالمقابل تركيز التيار الثاني على البعد الإنساني غير أن واقع الحال و معطيات الواقعية تظهر عجز و قصور هذه النظريات عن ملامسة الواقع و مواكبة التحولات التي يعرفها الواقع بجميع ميادينه.

الفصل الثالث:
الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي: دراسة قياسية لاثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1990-2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

تمهيد:

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLلتحديد اثر السياسة المالية و النقدية المتمثلة في : معدل التضخم، الضرائب و إجمالي تكوين رأس المال على المتغير الاقتصادي الكلي المتمثل في التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري حيث تم استخدام استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

المبحث الأول :الدراسة الوصفية لمتغيرات النموذج

* المتغيرات المستقلة:

المطلب الأول: الضرائب في القطاع الصناعي

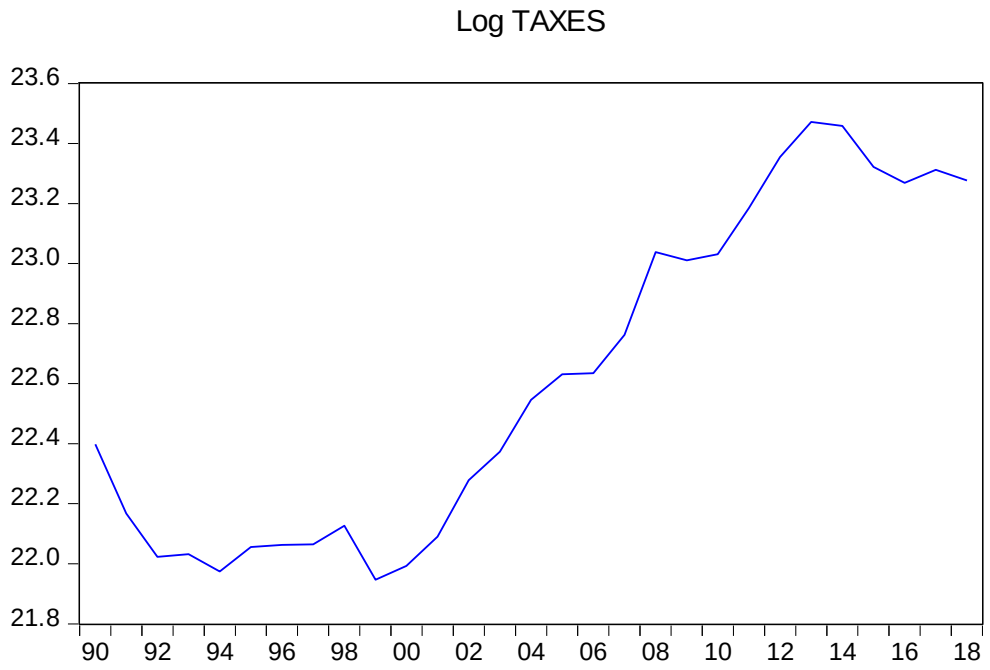

التفسير:

من خلال منحنى الضرائب نلاحظ أنه من الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 الى 1992 انخفاض في نسبة الضرائب من 22.4%الى 22.0% ثم بدأت في الاستقرار نوعا ما من سنة 1990 الى غاية 2000 ثم نلاحظ تزايد ملحوظ في الفترة ما بين 2000 الى 2018.

المطلب الثاني: التضخم في القطاع الصناعي

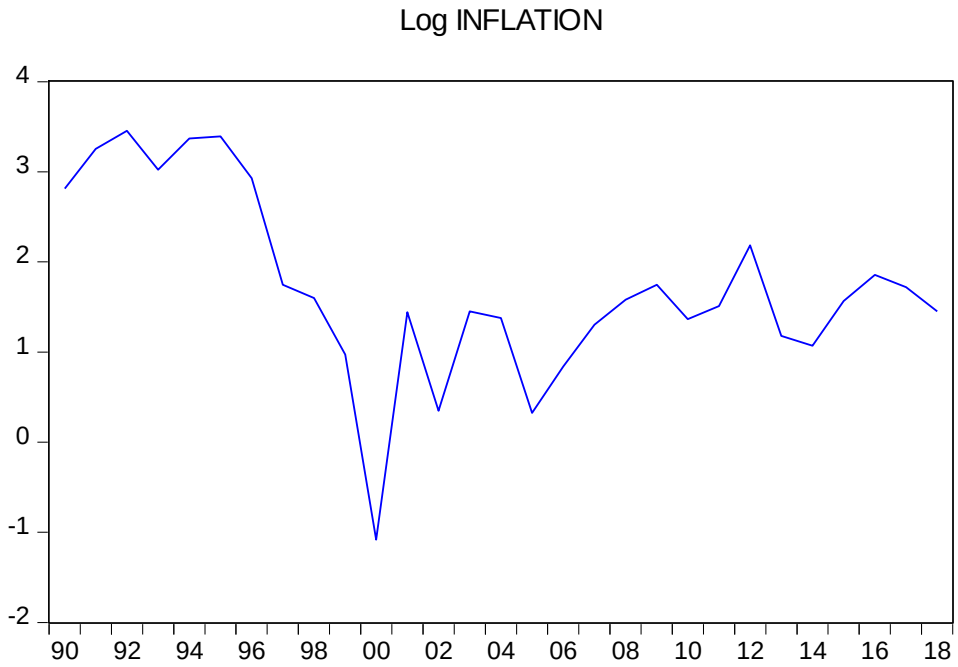

التفسير :

من خلال المنحنى نلاحظ استقرار ما بين سنة 1990 الى 1996 ثم بدأت في انخفاض من 3% الى 1%- في الفترة الممتدة ما بين 1996 الى 2000 ثم بدأت في التزايد ما بين سنة 2000 الى 2018.

المطلب الثالث: إجمالي تكوين رأس المال في القطاع الصناعي

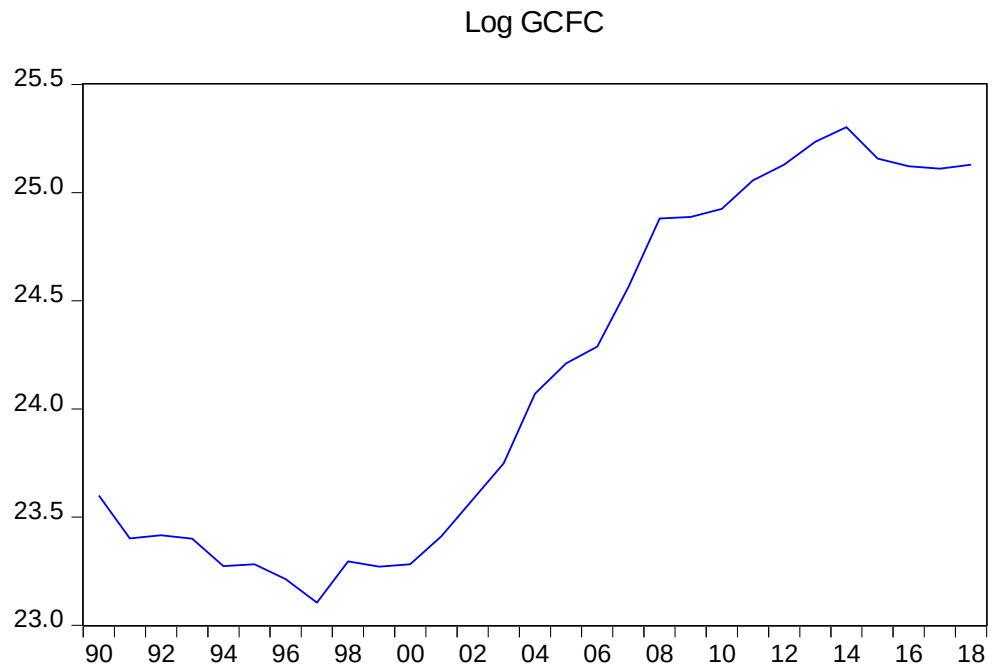

التفسير:

من خلال المنحنى نلاحظ انخفاض نسبة إجمالي تكوين رأس المال في الفترة ما بين 1900 الى 1997 من% 23.5 الى% 23 ثم بدأت في تزايد من سنة 1997 الى غاية 2014 لتصل الى 25.5% ثم لتستقر من سنة 2014 الى 2018

*** المتغير التابع :**

المطلب الرابع: التشغيل في القطاع الصناعي

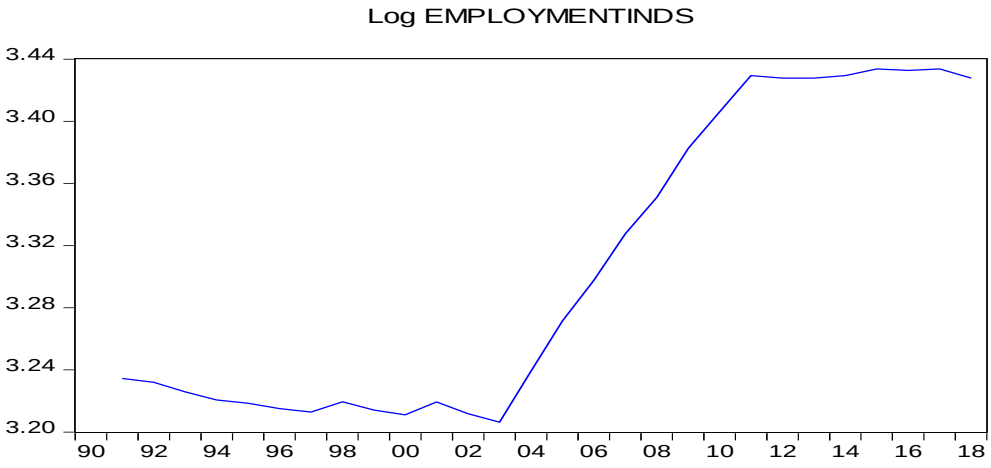

التفسير:

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة التشغيل انخفضت من% 3.24 الى% 3.20 في الفترة الممتدة بين 1990 الى غاية 2003 ثم بدأت في تزايد من سنة 2003 الى غاية 2010 لتصل الى 3.44% لتستقر الى غاية 2018

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل

المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرىOLS

- النموذج الاول :

باعتبار متغير الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع

$$\mathbf{LogEMP = c + \alpha_1 TX + \alpha_2 INF + \alpha_3 GCFC + \mu}$$

حيث :

EMP: يمثل التشغيل

TX: يمثل معدل الضرائب

INF: يمثل معدل التضخم

GCFC: يمثل إجمالي تكوين رأس مال

U:الخطأ العشوائي

نتائج التقدير موضحة كالأتي :

جدول 1: نتائج تقدير معادلة التشغيل

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل (EMP)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
Log *INF*	0.01	1.54	0.00	معنوي
Log TX	-4.03E-10	-2.62	0.01	معنوي
Log GCFC	1.40E-10	6.67	0.00	معنوي
C	24.43	68.17	0.00	معنوي
R^2	0.980366			نموذج معنوي
قيمة F	399.463 (القيمة المعنوية: 0.000000)			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **التعليق على النموذج:**

○ **بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :** لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.980366)،ما يعني أن نسبة *98,03%* من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : الضرائب، معدل التضخم و إجمالي تكوين رأس المال .

2- بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :

* **متغير التضخم *INF*:** لقد بلغت قيمة معامله (0.01) و هو معنوي لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد التضخم بنسبة *1 %* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها *1.34 %* .

متغير معدل الضرائب *TX: و الذي بلغت قيمته (4.03E-10-) و هو معنوي لان احتماله هو (0.01) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)،)، ما يعني انه كلما زاد معدل الضرائب بنسبة *1%* سيؤدي إلى انخفاض التشغيل بنسبة قدرها *40.3%* * **متغير إجمالي تكوين رأس المال *GCFC***: لقد بلغت قيمة معامله (1.40E-10) و هو معنوي لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها *14 %*

- **بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:**

لقد بلغت قيمة *F-statistic* (399.463) باحتمال (*0.00*) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور *ADF* لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى (*1*)فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أما إذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLالتي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الإبطاء الموزعة)،والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
اختبار جذر الوحدة *ADF*		في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*	في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*
EMP	T	0.73	−1.08	−2.27	−5.75	−5.63	−5.71
	Sig	0.86	0.70	0.43	0.00	0.00	0.00
TX	T	0.56	−0.82	−2.24	−3.20	−3.42	−3.25
	Sig	0.83	0.79	0.44	0.00	0.01	0.09
INF	T	−1.40	−1.49	−1.82	−5.37	−5.39	−5.40
	Sig	0.14	0.52	0.66	0.00	0.00	0.00
القرار		سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة		
GCFC	T	0.83	−4.18	−4.46	/	/	/
	Sig	0.88	0.00	0.00	/	/	/
القرار		سلاسل مستقرة			/		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ***Eviews 10***

- من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل المتغيرات التابعة محل الدراسة المتمثلة في: التشغيل، معدل التضخم، معدل الضرائب هي غير مستقرة عند المستوى في

أغلبية النماذج الثلاثة،القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (*sig*) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى. أما متغير إجمالي تكوين رأس المال فكان مستقر عند المستوى.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة بطريقة ARDL

بما أن متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة (*I*) و الدرجة (*0*) هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL* و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

1.4. تقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء أليا باستخدام برنامج (*eviews10*)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في *ARDL*(4, 2, 3, 3)، أي أربع فترات إبطاء لكل من التشغيل الضرائب التضخم وإجمالي تكوين رأس مال . أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالأتي:

1.1.4. معادلة التكامل المشترك:

D(EMPLOYMENTINDS) = 34.946246915685 −
1.430423253161*EMPLOYMENTINDS(−1) −
0.000000000538*TAXES(−1) + 0.007865303916*INFLATION(−1) +
0.000000000193*GCFC(−1) +
0.833975826752*D(EMPLOYMENTINDS(−1)) +
0.519683215665*D(EMPLOYMENTINDS(−2)) +
0.394894883032*D(EMPLOYMENTINDS(−3)) −

0.000000000165*D(TAXES) + 0.000000000357*D(TAXES(−1)) −
0.022375695817*D(INFLATION) −
0.015374018099*D(INFLATION(−1)) −
0.025045436240*D(INFLATION(−2)) + 0.000000000048*D(GCFC)
−0.000000000102*(EMPLOYMENTINDS − (−
0.00000000*TAXES(−1) + 0.00549859*INFLATION(−1) +
0.00000000*GCFC(−1) + 24.43070388) −
0.000000000041*D(GCFC(−2)))

2.1.4. تقدير النموذج في المدى الطويل:

نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل كانت كالآتي:

معادلة المدى الطويل كانت كالآتي :

EC = EMPLOYMENTINDS − (−0.0000*TAXES +0.0055*INFLATION +
0.0000
*GCFC + 24.4307)

و هي موضحة في الجدول الآتي :

جدول 3: نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل (EMP)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
TX	-3.76E-10	-2.78	0.02	معنوي
INF	0.00	0.91	0.38	غير معنوي
GCFC	1.35E-10	6.91	0.00	معنوي
C	24.43	94.33	0.00	معنوي

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ***Eviews 10***

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل أن سعرا لضرائب كان أثره سلبي (3.76-) و معنوي على التشغيل ($sig< 0.05$)، في حين كان اثر التضخم ايجابي (0.00) و لكن غير معنوي لان ($sig> 0.05$).

3.1.4.اختبار منهج الحدود (*bounds test*)لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

جدول 4: نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد *I(0)*	الحد *I(1)*
F-statistic	5.072140	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
	3	2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)ان القيمة *F* الإحصائية (5.07) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى لاختبار (*bounds test*) عند كل مستويات المعنوية و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

4.1.4. منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، الا انه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك(معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الأتي:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول 5: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: (*PIB*) الناتج الم المحلي الاجمالي	−1.430423 *(t* = −6.16)* *(sig = 0.00)*	سالب و معنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ***Eviews 10***

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (1.430423 −)، و معنوية (*sig<0.05*). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي *143.04*%.

المطلب الرابع: تشخيص البواقي

* **دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول الأتي:

جدول 6: نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	*Prob*
F-statistic	0.133686	0.7254
Obs*R-squared	0.449763	0.5024

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار(*Breusch-Godfrey Serial Correlation*)أن القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

*** اختبار ثبات تباين الأخطاء :**

جدول 7: نتائج اختبار(ARCH)لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	1.950940	0.1696
Obs*R-squared	3.748224	0.1535

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews10*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (*ARCH*) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

***اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*) :**

جدول 8: نتائج اختبار(Jarque-Bera)للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	1.764081	0.413937

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج***Eviews 10***

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

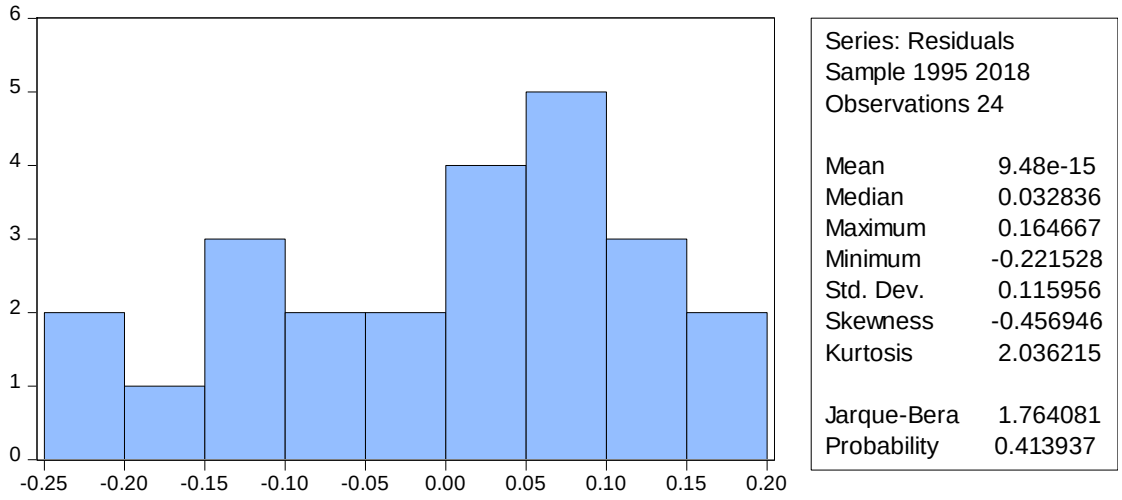

*** اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج**

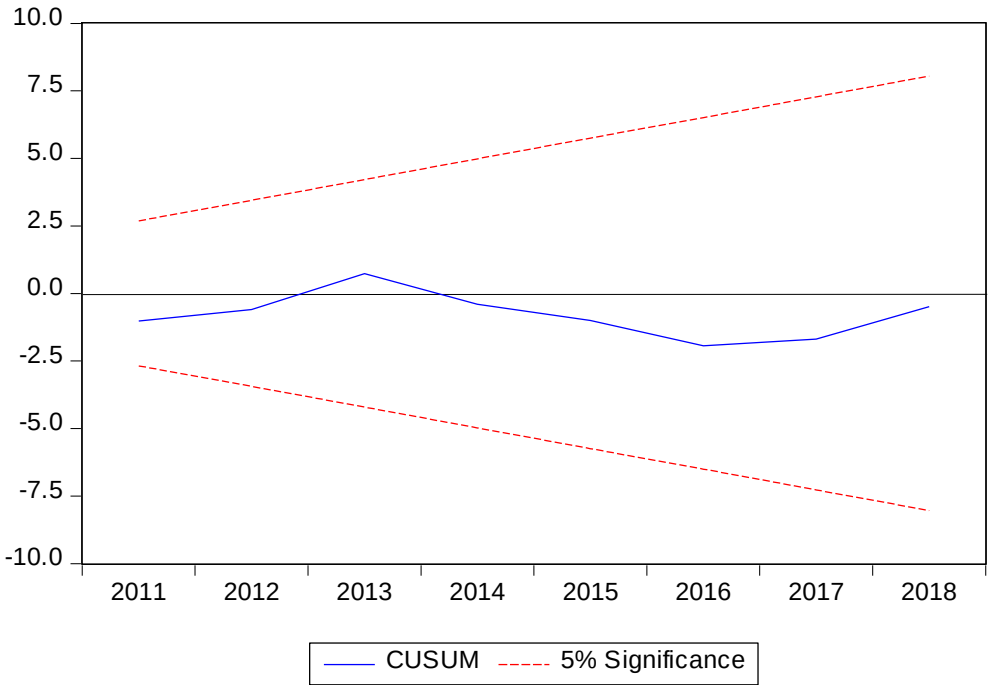

-نلاحظ من خلال اختبار(CUSUM) ان منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5% يقع بين الحدين الأعلى و الأسفل مما يدل ان النموذج ثابت.

نتائج الدراسة:

- من النتائج السابقة نستنتج :

✓وجود علاقة ايجابية بين كل من المتغير التابع التشغيل و المتغيرين المستقلين التضخم و إجمالي تكوين رأس المال حيث كل زيادة في هاذين الأخيرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة التشغيل في ا.

✓بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين التشغيل و الضرائب حيث كل زيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض نسبة التشغيل في المؤسسة.

✓الضرائب تأثر سلبيا على التشغيل أي ان الزيادة في الضرائب تؤدي الى انخفاض التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري

✓إجمالي تكوين رأس المال له تأثير ايجابي على التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر بالتالي سيؤدي الى زيادة التشغيل نتيجة لزيادة الإنتاج.

✓التضخم على المدى القصير كان تأثيره ايجابي و لكن ضعيف جدا كما ان تأثيره على المدى الطويل هو غير معنوي و بالتالي يؤدي الى خفض التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة من اجل التدخل في النشاط الاقتصادي و توجيهه وفق الأهداف المنشودة و كذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

فالسياسة النقدية هي احد المكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف و التي تختلف من دولة الى أخرى تبعا لحالتها الاقتصادية و لنظامها الاقتصادي و الاجتماعي السائد و ظروفها و احتياجاتها.

و على غرار السياسة النقدية تعتبر السياسة المالية أيضا إحدى أهم السياسات الاقتصادية حيث تزايد دورها في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد أزمة الكساد الكبير و ظهور الفكر الكنزي حيث أصبحت الحكومات تستخدم أدوات السياسة المالية من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي و توجيهه نحو الأهداف المرجوة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

و قد عرف سوق العمل في الجزائر تحولا كبيرا في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها البلاد وما انجر عنها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث كان لهذه الإصلاحات بالغ الأثر على سوق العمل من حيث تسريح العمال وإحالة

البعض على التقاعد المسبق وتراجع عرض مناصب الشغل الدائمة مقابل زيادة عرض عقود العمل المحددة المدة .

كما يعد النمو الاقتصادي من بين أهم ما تسعى السياسات المالية والنقدية لتحقيقه بفضل أدواتهما المختلفة، كما يعتبر بحق الميزان الذي يظهر سلوك الأمم للمنهاج الصحيح نحو الرقي الاقتصادي والاجتماعي من عدمه.

جاءت هذه الدراسة المتخصصة في البحث عن ا ثر السياسات المالية والنقدية، في القطاع الصناعي سبيل تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ضمن فترة زمنية تمتد بين 1990-2018 وقد أثمرت مجموعة من النتائج، منها ما هو مرتبط بالجزء النظري حيث تطرقنا الى كل من السياستين النقدية و المالية إضافة الى التشغيل في القطاع الصناعي،ومنها ما هو متعلق بالجزء التطبيقي؛حيث قمنا بدراسة وصفية و قياسية لأثر السياسة المالية و النقدية على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990- 2018

كانت نتائج اختبار الفرضيات كالأتي :

الفرضية الأولى ان السياسة المالية والنقدية كان لها تأثير على التشغيل فلمسنا أن الضرائب لها تأثير سلبي مما يؤكد ان للسياسة المالية تأثير على التشغيل أما التضخم كان تأثيره غير معنوي أي ان السياسة المالية كان لها تأثير اكبر على السياسة النقدية في الجزائر و هدا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-من خلال الدراسة الوصفية لمتغيرات النموذج و باختبار أدوات كل من السياسة النقدية و المالية توصلنا الى ان السياسة المالية أجدر و أصلح.

- نتائج الدراسة:

أ- نتائج الجزء النظري:

مر الجانب النظري من الدراسة على عديد من النتائج التي يتم سردها في التالي:

- شهدت السياسة المالية على تجاذبات فكرية طالتها، وطالت استخدام الدولة لها بحجة التدخل في الحياة الاقتصادية حتى فتحت لها الأبواب بفضل أدواتها الفعالة في حل الأزمات في الحياة الإقتصادية و الاجتماعية، بفعل تأثيرها المحكم مختلف المتغيرات الاقتصادية.

- كذلك تعرضت السياسة النقدية لاهتمام الفكر الاقتصادي بمختلف مشاربه، جراء احتواء هذه السياسة على كثيرٍ من الأدوات الفاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وفي طليعتها كبح التضخم.

- ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول، مهما تباينت أنظمتها لاقتصادية و الاجتماعية لغاية إدراك أهداف كِل منهما ومن ثم تفادي عرقلة إحداهما للأخرى عند سعيهما لبلوغ هذه الأهداف.

- حظي النمو الاقتصادي هو الآخر بأضواء اهتمام المدارس الاقتصادية، التي تداولنه وأثرته بعديد النماذج المفسرة لتطوره، ومدى تأثره بأدوات السياسات المالية والنقدية

- إن السياسة النقدية و ما عرفته من وعصرنة و فعالية ليس وليدة الصدفة بل شهدت العديد من الدراسات و التحديثات على مر العصور و الأزمنة من طرف العديد من المدارس الاقتصادية و إن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمى من خلال إدارة أدواتها و الإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية أمنية .

-عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها، حيث تم تحييدها في الفكر الكلاسيكي (نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية)، لتصبح متدخلة في الفكر المعاصر، لاعتبار السياسة المالية أداة الدولة في الإشراف على النشاط الاقتصادي، من خلال أدواتها (الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة) المؤثرة على المتغيرات

الاقتصادية (من دخل وطني، مستويات الأسعار...) في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

ب-نتائج الجزء التطبيقي:

- للضرائب تأثير سلبي على التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري أي أن الزيادة في الضرائب تؤدي الى عزوف المستثمرين في المجال الصناعي في الجزائر كلا الاستثمار سواءا محليا أو أجنبيا مما يؤدي الى انخفاض العمالة في هدا القطاع في الجزائر.

- كان للتضخم على المدى الطويل تأثير غير معنوي إما على المدى القصير كان تأثيره ايجابي و لكن ضعيف جدا لأنه وفقا للنظرية الاقتصادية فان التضخم من شأنه تخفيض مستوى العمالة في القطاع الصناعي و لأنه يؤدي الى ارتفاع مستوى العام للأسعار و الذي يؤدي الى رفع أسعار المواد الأولية الضرورية للإنتاج مما سيؤدي بدوره الى خفض الإنتاج و الاستثمار و هدا مما يؤدي الى خفض التشغيل في الجزائر.

- إجمالي تكوين رأس المال له تأثير ايجابي على التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر و الذي يعبر عن الاستثمار المحلي وفقا للنظرية الاقتصادية سيؤدي الى زيادة التشغيل نتيجة لزيادة الإنتاج.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراها، دار الشروق، 2000

2. إحمد جمال الدين مرسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2001

3. احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن، 2003

4. أحمد ضيف، "انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994 – 2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 – 2005

5. احمد هني ، العملة والنقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر، 2006.

6. إيزيتا برار عوض، مكتب العمل الدولي، ترجمة يوسف القرنوني، مصر، 2014

7. تودارو ميشيل ، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريح للنشر، السعودية، 2006

8. تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الثانية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، .2009

9. تومي عبد الرحمان، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي. الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 جويلية، 2005

10. جورج تاجانز، تاريخ النظرية الاقتصادية بالاسهامات الكلاسيكية ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولى، القاهرة 1997

11. حسبن مصطفى حسين المالية العامة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر.

12. حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، لبنان، 2000

13. حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي قلتة وط، ، الدار الجامعية، لبنان، 2000

14. حسين بني هاني، اقتصاديات الفرد والبنوك الأسس والمبادي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكلدي للنشر والتوزيع، عمان

15. خالدي فتيحة ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي ، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 جامعة شلف ، ماي 2005

16. خلاصي رضا (2005) النظام الجبائي الجزائري الحديث . جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين . دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع . الجزء الأول . الجزائر. ص 187

17. سامي العرادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو 19 – 23 ستمبر 2005

18. سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006

19. سلام عبد الكريم مهدي التوازن الاقتصادي العام . دار مجدلاوي للنشر و التوزيع . الطبعة الأولى . عماد الأردن. 2001

20. شعباني اسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997

21. عادل حشيش و مصطفى رشدي . (1998) مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة) . دار الجامعة الجديدة للنشر . مصر

22. عباس كاظم الدعمي السياسات المالية و النقدية و أداء سوق الامواق المالية . دار صفاء للنشر و التوزيع . الطبعة الأولد عمان . الاردن . 2010

23. عبد المجيد قدي (2005) . المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . الطبعة الثانية . بن عكنون . الجزائر

24. عبد المجيد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر – مكتبة الاسكندرية مصر. العدد 355، يناير 1974م.

25. عبد المطلب عبد الحميد (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة

26. عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) . الطبعة الاولى . القاهرة . مصر . 2003

27. عبد المنعم السيد علي وقار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسرة المالية ، دار حامد للنشر، الأردن، 2004

28. علي خالفي ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، دار أسامة للطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009

29. علي عبد الوهاب تياء مح عزت متن ترانه عمير نان عيد قضيت فيه ولز و الأسرة المدية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء الفتونية، الإسكندرية، 2014

30. عيسى آيت عيسى، سياسية التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، .2010

31. محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضل الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2005

32. مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970 – 2005" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 – 2007

33. ناظم محمد نوري الشمري : الفرد والمصارف والنظرية التقنية، دار زهران للنشر، الأردن، 2006

34. هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية . دار الفكر الجامعي . الاسكندرية

35. أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من إعداد الطالب بهاء الدين طويل 2016/01/14 ، جامعة لخضر الحاج، باتنة، ص65-66.

36. أطروحة دكتوراة تخصص اقتصاد المالي بعنوان دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر1990-2010 من اعداد الطالب بهاء الدين طويل نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 2016/01/14

37. أطروحة دكتوراة بعنوان اثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة من إعداد فتيحة مزراشي 2017-2018.